

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية
عنوان المذكرة :

دراسة تحليلية لأثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على المديونية الخارجية لعينة من الدول العربية النفطية

مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

إشراف الأستاذة:

د. بوحيزر رقية

• فزاني عبد الرحمن

• بولفوس أمين

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركنا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم

والبصيرة

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و الثناء الخالص و التقدير إلى من مدي المساعدة

وساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات ونخص بالذكر

الأستاذة المشرفة الدكتورة بوحيدر رقية

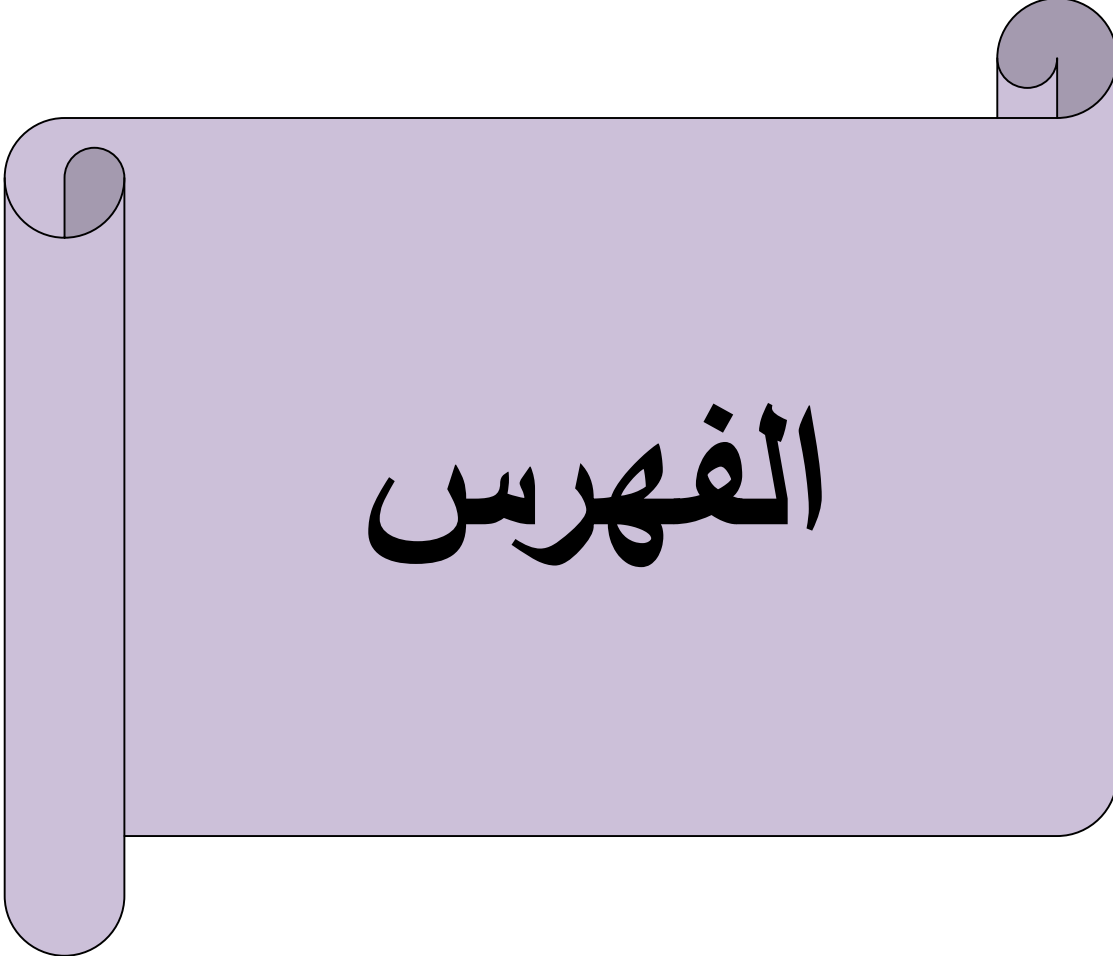
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث، من قريب أو من

بعيد

ونتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، وإلى كل من يسر لنا

الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع

وشكراً جزيلاً



الفهرس

الصفحة	العنوان
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
-	ملخص
أ - و	مقدمة
7	الفصل الأول: مدخل للأزمة النفطية لسنة 2014
8	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية الأزمات
8	المطلب الأول: تعريف الأزمات
9	المطلب الثاني: أنواع الأزمات
10	المطلب الثالث: الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات
13	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النفط
13	المطلب الأول: تاريخ النفط
14	المطلب الثاني: تعريف النفط
15	المطلب الثالث: إحتياطي النفط العالمي
16	المبحث الثالث: سوق النفط والعوامل المؤثرة على مستوى الأسعار
16	المطلب الأول: مفهوم سوق النفط
17	المطلب الثاني: الفاعلون في سوق النفط
19	المطلب الثالث: تسعيرة النفط والعوامل المؤثرة فيه
21	المبحث الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2014
22	المطلب الأول: مدخل للأزمة النفطية لسنة 2014
23	المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014
23	المطلب الثالث: آثار الناجمة عن الأزمة 2014
26	خلاصة الفصل
27	الفصل الثاني: الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية
28	تمهيد
28	المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية
28	المطلب الأول: تعريف المديونية الخارجية

29	المطلب الثاني: مراحل المديونية الخارجية.....
31	المطلب الثالث: أسباب المديونية الخارجية.....
33	المبحث الثاني: أزمة المديونية ووسائل معالجتها
34	المطلب الأول: مؤشرات الديون الخارجية
35	المطلب الثاني: آثار المترتبة عن الديون الخارجية
39	المطلب الثالث: حلول معالجة أزمة المديونية الخارجية
47	المبحث الثالث: ماهية المديونية الخارجية للدول العربية
47	المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية العربية.....
48	المطلب الثاني: أسباب المديونية الخارجية العربية
48	المطلب الثالث: آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول العربية
50	خلاصة الفصل
52	الفصل الثالث: تأثير الأزمة النفطية على مستويات الدين الخارجي في قطر السعودية والعراق
53	تمهيد
53	المبحث الأول: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الإقتصاد القطري
53	المطلب الأول: لمحة عامة حول إقتصاد قطر قبل سنة 2014
55	المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الإقتصاد القطري في 2014
56	المطلب الثالث: تحليل المديونية الخارجية للإقتصاد القطري خلال 2009-2018
58	المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الإقتصاد السعودي
58	المطلب الأول: لمحة عامة حول إقتصاد السعودية قبل سنة 2014
60	المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الإقتصاد السعودي في 2014
61	المطلب الثالث: تحليل المديونية الخارجية للإقتصاد السعودي خلال 2009-2018
64	المبحث الثالث: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الإقتصاد العراقي
64	المطلب الأول: لمحة عامة حول إقتصاد العراق قبل سنة 2014
66	المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الإقتصاد العراقي في 2014
67	المطلب الثالث: تحليل المديونية الخارجية للإقتصاد العراقي خلال 2009-2018
71	خلاصة الفصل
73	الخاتمة
76	قائمة المراجع



قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	تطور توزيع الإحتياطي النفطي في العالم حسب المناطق	01
54	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة قطر قبل الأزمة النفطية 2014	02
56	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة قطر بعد الأزمة النفطية 2014	03
56	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر قبل الأزمة النفطية 2014	04
57	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر بعد الأزمة النفطية 2014	05
59	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية قبل الأزمة النفطية 2014	06
61	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية بعد الأزمة النفطية 2014	07
62	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي قبل الأزمة النفطية 2014	08
62	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بعد الأزمة النفطية 2014	09
65	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق قبل الأزمة النفطية 2014	10
66	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق قبل الأزمة النفطية 2014	11
68	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي قبل الأزمة النفطية 2014	12
69	تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي بعد الأزمة النفطية 2014	13

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
و	مخطط هيكل الدراسة	01
54	دائرة نسبية لنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي القطري 2012	02
57	الرسم البياني لتطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي القطري من 2009 - 2018	03
59	دائرة نسبية لنسب القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها السعودية سنة 2013	04
62	الرسم البياني لتطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي السعودي من 2009 - 2018	05
68	الرسم البياني لتطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي السعودي من 2009 - 2018	06

المخلص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على المديونية الخارجية لكل من اقتصاد قطر، السعودية والعراق، باعتبارها من أبرز الاقتصاديات النفطية في الدول العربية والشرق الأوسط باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وبالتركيز على الفترة 2009-2018.

توصلت الدراسة إلى أن سعر النفط تحكمه العديد من العوامل غير المتحكم فيها، وهو ما يؤدي إلى تراجع الإيرادات النفطية مع كل انخفاض في سعره، بالشكل الذي يخلف آثارا سلبية على هذه الاقتصاديات التي تعتمد على النفط بشكل أساسي، وهو ما حدث في الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى ارتفاع المديونية الخارجية لهذه الدول، نتيجة اللجوء إلى الاستدانة من الخارج من أجل تغطية العجز الحكومي، كما توصلت الدراسة إلى أن طبيعة المديونية الخارجية تختلف من دولة لأخرى، ففي حين تعتمد قطر والسعودية على الأسواق المالية الدولية للاقتراض لتمتعهما بتصنيف ائتماني مقبول، نجد العراق ونتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية فيها تعتمد على المؤسسات المالية الدولية. أوصت الدراسة بضرورة جعل المديونية الخارجية في المستويات المقبولة حتى لا تؤثر سلبا على التوازنات الاقتصادية فيها، ولا تتعرض لمخاطر التوقف عن السداد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النفطية، الديون الخارجية، قطر، السعودية، العراق.

Abstract:

This study has concluded that oil prices are governed by some uncontrollable factors, which leads to heavy drops in revenues generated by oil exports especially in those countries that depend mostly on it as the primary source of income. This is exactly what happened in the 2014 oil crisis that caused the prices to fall down which resulted in the increase of foreign debts in these oil dependent countries as an attempt to cover their government balance deficit. This study also showed that the nature of borrowing defers from one country to another for we find countries like Qatar and Saudi Arabia because they have decent stock markets they used them to fund themselves also they are ranked good by the credit ranking agencies which made it easier for them to get the funding the needed using those stock markets while a country like Iraq and due to the bad economic state of it it was compelled to resort to borrowing form the international financial institutions. At last this study recommnds the necessity of keeping the foreign debts at a moderate level so it won't affect badly the economy and won't create the risk of inability to pay.

Key Words : Oil Crisis, External Debt, Qatar, Saudi Arabia, Iraq

مقدمة

إن تحريك التنمية الاقتصادية للدول يعتمد على مدى قدرة البلد على توفر التمويل اللازم من أجل الإنفاق على استثمارات جديدة وخلق فرص عمل للأفراد وذلك لزيادة الإنتاج والإستهلاك. تسعى الدول جاهدة للحفاظ على استقرار دائم في ميزانيتها العامة وذلك بتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وتجنب وقوعها في أزمات وعجزات اقتصادية والتي تضعها في وضعية مالية سيئة، وكل اقتصاد يعتمد على مصدره الخاص من أجل تمويل ميزانيته والذي من المفروض أن يتميز بالإستدانة حتى لا يقع البلد في مشكل مع كل تراجع في الإيرادات العامة، ومعروف في الأدبيات الاقتصادية أن الدول النفطية يشكل فيها النفط العمود الفقري الذي تبنى عليه كل البرامج والخطط الاستثمارية.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها كل الشعوب في استعمالاتها على مختلف الأصعدة، يتحدد سعرها بناء على العديد من العوامل إقتصادية كانت أو غير إقتصادية، ونظرا لتشابك هذه العوامل وتضارب مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية فإن هذه الأخيرة تتعرض للعديد من التقلبات والأزمات السعيرية سواء بالمنحنى التصاعدي أو التنازلي. وقد تعرضت السوق العالمية للنفط لهزات عنيفة متتالية منذ سنة 1973 إلى يومنا هذا حيث تتعرض أسعار النفط لتقلبات حادة خلال فترات مختلفة، مما ينعكس على البلدان التي تعتمد معظم صادراتها على النفط، حيث تعاني من عجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وهو ما يدفعها إلى الإستدانة الخارجية لتغطية هذا العجز. وتعتبر الدول العربية النفطية مثالا حيا عن الاقتصاديات التي تعتمد على مورد اقتصادي وحييد، مع اختلاف حدته من دولة لأخرى، فأغلب الدول العربية النفطية قد عرفت بحبوحة مالية خلال فترة ارتفاع النفط في العقد الثاني من الألفية الجديدة، غير أنه مع حدوث الصدمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار النفط لأدنى مستوياتها، جعلها هذه الدول تعاني من مشاكل في التمويل، وهو ما طرح أمامها بديل اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وعليه فإن بحثنا هذا يدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 على المديونية الخارجية لقطر، السعودية والعراق ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014؟
- ما تأثير المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول العربية؟
- كيف تطورت المديونية الخارجية للدول العربية النفطية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014؟

• فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة نطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: نتج عن الأزمة النفطية لسنة 2014 زيادة في المديونية الخارجية للدول العربية النفطية؛



الفرضية الثانية: توجد عوامل أخرى تقف خلف زيادة المديونية الخارجية للدول العربية النفطية بخلاف الأزمة النفطية لسنة 2014.

• أسباب إختيار الموضوع:

إن الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع تتمثل في:

- توافق الموضوع مع تخصصنا؛
- قلة الدراسات والبحوث التي تناولت الأزمة النفطية لسنة 2014؛
- معرفة مدى مساهمة الدين الخارجي في حل الأزمات.

• أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية النفط في الإقتصاد العالمي من جهة، وطريقة تمويل الاقتصاديات عن طريق الدين الخارجي من جهة أخرى، حيث أن هذا الأخير يعتبر من أحد الأساليب الذي يمكن الإعتماد عليه لمواجهة الأزمات النفطية في البلدان التي يعتمد إقتصادها على النفط بشكل كبير، خاصة مع التقلبات المستمرة لأسعاره في السنوات الأخيرة.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة واقع وتطور المديونية الخارجية في الدول العربية لنفطية؛
- معرفة تأثير انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على البلدان العربية النفطية.
- إلقاء الضوء على مساهمة الدين الخارجي في حل مشكلة العجز في الميزانية.

• حدود الدراسة:

- **البعد الموضوعي:** إن الدراسة تضمنت ناحيتين نظرية وتطبيقية، ففي الدراسة النظرية درست الأزمة النفطية و الديون الخارجية، أما الدراسة التطبيقية فتناولت دراسة حالة عن أثر الأزمة النفطية على المديونية الخارجية.
- **البعد المكاني:** يتمثل الحيز المكاني لهذه الدراسة في قطر والسعودية و العراق، وهذا على اعتبارها من أبرز الإقتصاديات العربية النفطية والتي توفرت لنا عنها معطيات كافية لإجراء دراسة التحليلية.
- **البعد الزمني:** تمتد فترة هذه الدراسة من 2009-2018، حيث تم تحليل اقتصاد عينة الدول العربية النفطية المدروسة قبل أزمة إنهيار أسعار النفط لسنة 2014 وبعدها مع التطرق إلى المديونية الخارجية.

• منهج وأدوات الدراسة:

تم الإعتماد في معالجة لموضوع البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز مختلف المفاهيم والأسس العامة لموضوع البحث، وإبراز تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة.

فيما يخص أدوات الدراسة فتمثلت في المراجعة المكتبية لمجموعة من الكتب ذات الصلة بالموضوع، والمقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة والمداخلات المقدمة إلى ملتقيات علمية إلى جانب مجموعة من المذكرات الماجستير، وأطروحات الدكتوراه. أما على الصعيد البحث التطبيقي، فقد تمت إجراء دراسة تحليلية أين تم تجميع البيانات الضرورية بواسطة إحصائيات الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك الدولي والصندوق النقد الدولي و تقاريرهم وبعض من المقالات الأكاديمية من مواقع مختلفة.

• صعوبة الدراسة:

أهم ما واجهنا أثناء القيام بهذه الدراسة:

- نقص المراجع حول الأزمة النفطية لسنة 2014.

- صعوبة إيجاد بيانات حول المديونية الخارجية لبلدان الدراسة.

• الدراسات السابقة:

- 1- دراسة قويدري قوشيح (2008-2009) بعنوان: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، وهي مذكرة ماجستير والهدف من هذه الدراسة هو دراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر وقد اعتمد على المنهج الإستنباطي من أجل وصف الظاهرة والمنهج الإستقرائي واستعمال الأدوات الإحصائية، ومن بين النتائج المتوصل إليها هذه الدراسة:
 - تتأثر التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر تأثراً كبيراً بتقلبات أسعار البترول؛
 - يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، إلا أنه يبقى معدل النمو الإقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر؛
 - إن مشكلة الطاقة الإستيعابية في الجزائر لا يكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الإقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة.

2- دراسة فضيلة جنوحات (2005-2006) بعنوان إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية- حالة بعض الدول المدينة- هي عبارة عن أطروحة دكتوراه حيث تناولت الباحثة موضوع المديونية الخارجية من ناحية دورها في تمويل التنمية الاقتصادية العربية، كما قامت بإعطاء حلول مناسبة لهذه الدول بالإعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج الإستقرائي والمنهج التحليلي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والدوريات.

3- دراسة خومية فتحة (2017-2018) بعنوان أثر الأزمات النفطية على سياسية الإنفاق العام في الجزائر- دراسة حالة الفترة (2000-2016)- هي عبارة عن أطروحة دكتوراه حيث تناولت الباحثة الأزمات النفطية، السياسة الإنفاقية والطاقات المتجددة مع إجراءات الحد من آثار الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- امتلاك الجزائر لمؤهلات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة تمكنها أن تكون طرف أساسي في السوق العالمية؛
- إستغلال الموارد البشرية والتحول إلى اقتصاد المعرفة السبيل الأمثل للتخلص من التبعية المطلقة للثروات النفطية الناضبة.

4- دراسة أحمية خالد (2019-2020) بعنوان إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية - دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير النفطية- هي عبارة عن أطروحة دكتوراه حيث تناول الباحث الجهود الإقليمية والدولية المقترحة لمواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

- تنوع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات كالزراعة، الصناعة التقليدية، السياحة.
- إصلاح القطاع المصرفي للدول العربية الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد.
- تطوير الأسواق المالية في دول العربية وخاصة في الجزائر لتتمكن من الإعتماد على الاقتصاد التمزيلي، ومن ثم مسايرة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

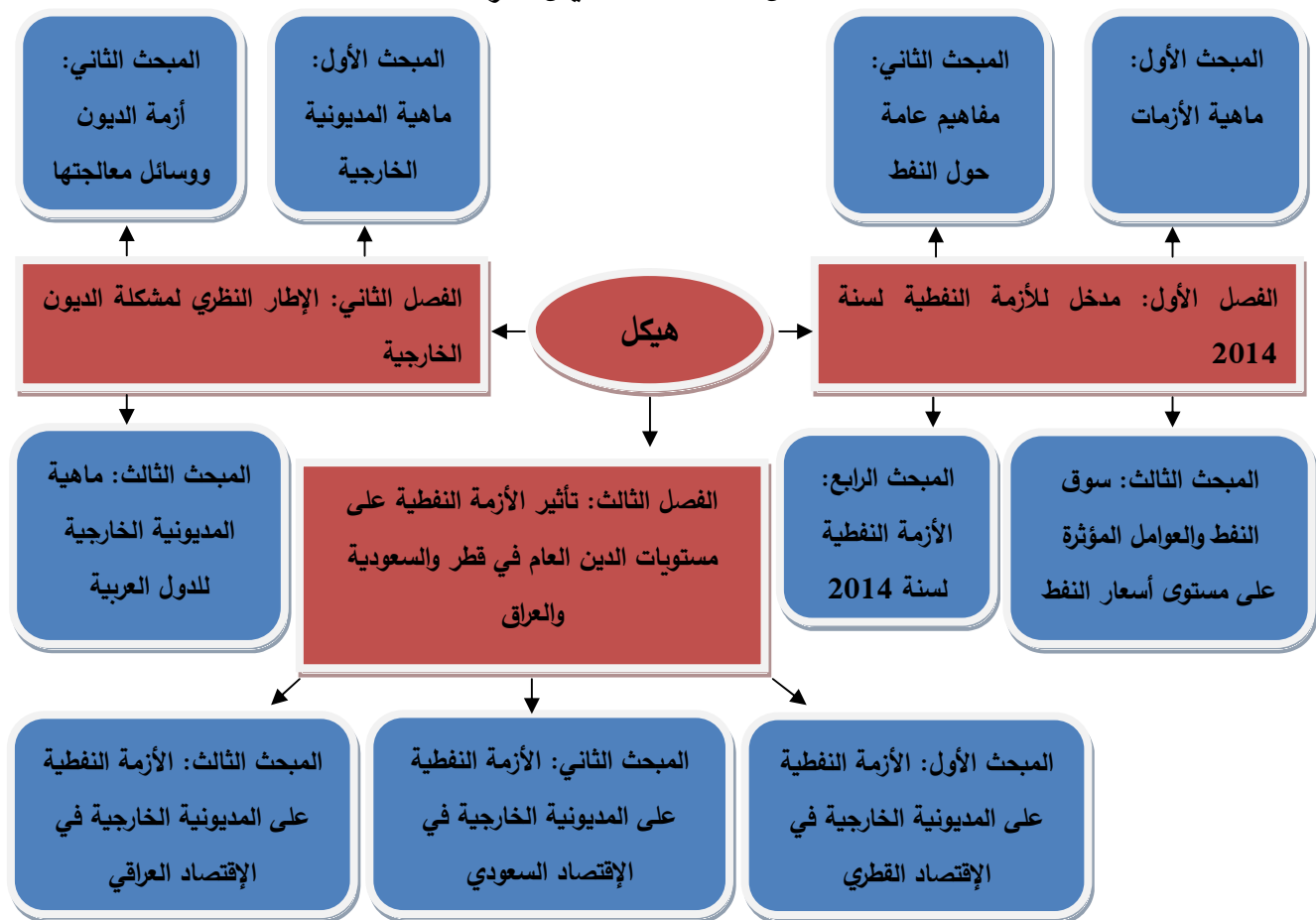
أما دراستنا هذه فتختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على الأزمة النفطية لسنة 2014 وانعكاسها على مديونية بعض الدول العربية النفطية وهي قطر، والسعودية والعراق.

• هيكل الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على الفصول الموضحة في الشكل الموالي، حيث:



الشكل 01: مخطط هيكل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين

- تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للأزمة النفطية لسنة 2014، ويتضمن أربع مباحث: الأول يدور حول ماهية الأزمات، الثاني تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول النفط، الثالث سوق النفط والعوامل المؤثرة على المستوى أسعار النفط، و الرابع الأزمة النفطية لسنة 2014.
- أما الفصل الثاني خصصناه للإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية، وقسمناه إلى ثلاث مباحث: الأول جاء بعنوان ماهية المديونية الخارجية، القسم الثاني بعنوان أزمة الديون ووسائل معالجتها، والثالث بعنوان ماهية المديونية الخارجية للدول العربية.
- أما الفصل الثالث والأخير فقد تضمن الجانب التطبيقي الذي يتعلق بالدراسة التحليلية المتمثلة في دراسة تأثير الأزمة النفطية على مستويات الدين العام في قطر والسعودية والعراق، فقسم إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تضمن أثر الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد القطري، المبحث الثاني جاء بعنوان الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد السعودي، أما المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى أثر الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد العراقي.

الفصل الأول: مدخل للأزمة النفطية لسنة 2014

المبحث الأول: ماهية الأزمات

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النفط

المبحث الثالث: سوق النفط والعوامل المؤثرة على مستوى أسعار النفط

المبحث الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2014

تمهيد:

لقد أصبح النفط حقا سمة هذا العصر وعصب الحضارة الإنسانية المعاصرة، وشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث، ويمكننا القول إن كل مظاهر التمدن والرخاء في حياة الأمم والشعوب المتقدمة كانت وما تزال ترتكز على الذهب الأسود. ولكن النفط كما هو معروف، مصدر ناضب من مصادر الطاقة لا بد له من أن ينتهي في وقت من الأوقات، ولا بد لإمداداته من أن تتوقف يوما لأسباب أمنية أو سياسية. وفي ظل الإعتماد الشديد للنفط مرت البشرية بعدة أزمات بسبب تقلبات حادة للأسعار في سوق النفط مما سبب عدم الاستقرار الاقتصادي خاصة الدول المصدرة للنفط. في هذا الفصل نحاول إبراز أهم المفاهيم الأساسية حول الأزمات والنفط بصفة عامة وسوق النفط وأزمة النفط بصفة خاصة.

المبحث الأول: ماهية الأزمات

أصبحت الأزمات حدثا متوقعا لجميع المنظمات في هذا العصر المليء بالمتغيرات و المستجدات، وكلما استطاعت المنظمة التأقلم مع المتغيرات كان لديها القدرة على التعامل مع الأزمات بثبات واتزان. ونظرا لأهمية الأزمات على المنظمات سننظر الى تعريفه ، أنواعه وأهم الأسباب التي تؤدي إليها.

المطلب الأول: تعريف الأزمات

تعددت التعاريف المتعلقة بالأزمات نذكر منها:
 "تعرف على أنها تهديدا خطرا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول التي تحد من عملية اتخاذ القرار " ¹.
 كما عرف steve albert الأزمة "هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة " ².

وفي تعريف آخر "الأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة " ³.
 ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الأزمة هو الحدث السلبي غير متوقع الذي يهدد الأفراد والمنظمات على البقاء في سلوكه المعتاد.

¹ محمود جاد الله، ادارة الأزمات ، الطبعة الأولى، دار أسامة للتوزيع والنشر، الأردن، 2008 ص:9.

² بلال خلف السكارنه، ادارة الأزمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 24.

³ سامح أحمد زكي الحفني، ادارة الأزمات، يوم 2022/5/5 ، 13:00.

https://jsst.journals.ekb.eg/article59860_d4_76a9a166754ac2512bafie57723b1a8.pdf

المطلب الثاني: أنواع الأزمات

تتعدد أنواع الأزمات وتختلف وذلك حسب معرفتك بنوع وطبيعة الأزمة ونذكر منها :¹

أولاً/ أزمات مادية، أو معنوية:

1- الأزمات المادية: هي أزمات ذات طابع اقتصادي، مادي وكمي وقابل للقياس ويمكن دراستها والتعامل معها ماديا وبأدوات تتناسب مع طبيعة الأزمة. مثل انخفاض حاد في المبيعات، أزمة ديون أو عدم توافر سيولة لدى الشركة .

2- الأزمات المعنوية: وهي أزمات ذات طابع نفسي، وشخصي، وغير ملموس، ولا يمكن الإمساك بأبعادها بسهولة، ولا يمكن رؤية أو سماع الأزمة، بل يمكن الشعور بها. مثل أزمة الثقة، تدهور الولاء، عدم الرضا و إستياء العاملين أو إنخفاض الروح المعنوية.

ثانياً/ أزمات بسيطة، أو الحادة:

1- الأزمات البسيطة وهي الأزمات خفيفة التأثير، ويسهل معالجتها بشكل فوري وسريع. مثل الإشاعات الداخلية، إضراب عمال أحد الأقسام أو عطل في خط الإنتاج

2- الأزمات الحادة وهي أزمات التي تتسم بالشدّة والعنف وقهر الكيان الإداري للمنظمة وتقوض أركانها. مثل حريق لكل مخازن الخامات والسلع الجاهزة، إضراب شامل لكل عاملين بالمنظمة، مظاهرات في كافة مدن الدولة

ثالثاً/ أزمات جزئية، أو عامة:

1- الأزمات الجزئية وهي أزمات تطول جزءا من كيان المنظمة أو النظام، وليس كله و يكون الخوف من استمرار الأزمة و قد يمتد إلى باقي أجزاء المنظمة. مثل تدهور العمل في أحد الأقسام، ظهور وباء في أحد المدن أو تسمم في إحدى المدارس.

2- الأزمات العامة وهي أزمات تغطي كافة أجزاء النظام (سواء كان شركة أو دولة)، وهو يؤثر على كافة أطراف النظام و أشخاصه، ومنتجاته. مثل حريق يأتي على الشركة بأكملها، تدهور حاد في إنتاجية المصنع أو إضراب عام لكافة الموظفين.

رابعاً/ أزمات وحيدة، أو متكررة:

1- الأزمات الوحيدة وهي أزمات فجائية، غير دورية، وغير متكررة، ويصعب التنبؤ بوقوعها. وعادة ما يكون هناك أسباب خارجة عن الإدارة هي التي تأتي إليها. مثل أمطار عنيفة أو جفاف يؤدي إلى خسائر، حرائق، أو زلازل، أو أعاصير.

¹ د. أحمد ماهر، إدارة الأزمات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006 ص: 30- 35.

2- الأزمات المتكررة وهي أزمات تتسم بالدورية و التكرار وأنها تحدث في مواسم أو دورات إقتصادية يمكن التنبؤ بها، وبالدراسة و البحث يمكن تحديد متى ستقع الأزمة و درجة حدتها و بالتالي يمكن السيطرة عليها. و يتم حدوث هذه الأزمات المتكررة بسبب ظواهر المواسم الزراعية أو المواسم الطبيعية كالصيف والشتاء، أو المواسم الإقتصادية كالزواج و الكساد.

خامسا/ أزمات وفقا لمرحلتها في دورة الحياة:

1- مرحلة النشأة: يشعر المسؤولون بإحساس مبهم بأن ثمة مشكلة في الطريق. و إن استطاع المدير أن يتعرف و لو جزئيا على العوامل الأساسية فيها استطاع أن يقوم بتنفيذ الأزمة و تحويل مسارها من خلال خلق اهتمامات جديدة أو امتصاص المحركين.

2- مرحلة النمو: حينما يتم تغذية الأزمة بمحركات وأسباب وأشخاص إضافية تبدأ في الكبر والنمو. و في هذه المرحلة يجب على المسؤولين استقطاب محركات و عوامل النمو أو تحييدها، أو خلق تعارض في المصالح لها.

3- مرحلة النضج: هناك تصبح الأزمة في قمتها و تبدأ في إفراز خسائر فادحة للمنظمة و تدمر من حولها من مديرين أو أشخاص أو موجودات. و تصبح السيطرة على الأزمة صعبة ما لم يتم اتخاذ القرار بمواجهة جذرية مع مسببات الأزمة و محركها، أو البحث عن كبش فداء يتحمل كل الخسائر

4- مرحلة الانحسار: هنا تبدأ الأزمة في الأفول والإنهاء وذلك بسبب الإصطدام أو المواجهة معها، فإن فقدت الأزمة أسبابها وأشخاصها بدأت في الإنحسار. و على المسؤولين عدم التفاضل فربما يلم الأشخاص المسببون للأزمة شتاتهم أو تبدأ أسباب الأزمة في النهوض مرة أخرى. وعلى المنظمة أن تعيد بناء نفسها وأن تتعلم من أخطائها.

المطلب الثالث: الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات

لكل أزمة تنشأ في المنظمة لها مجموعة من الأسباب، و يمكن تقسيمها كما يلي:¹

أولا/ أسباب بيئية Environmental reasons:

هي عناصر تكون سيطرة المنظمة عليها جد محدودة أو منعدمة، يمكن القيام ببعض الإجراءات ووضع خطط تؤدي إلى التخفيف من حدة الأزمة وتقليل مخاطرها. ومن أهم العناصر البيئية التي قد تكون سببا في وقوع الأزمة ما يلي:

- عناصر سياسية Political elements: مثل الظروف السياسية غير المستقرة وما يترتب عليها من أحداث و حوادث.

- عناصر قانونية Legal elements: مثل السياسات الحكومية تجاه منظمات الأعمال.

¹ يوسف أحمد أبوفاة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الأردن ، 2009، ص 86 - 92

- عناصر اقتصادية و مالية Economic & Financial Factors: و من هذه الأسباب الفشل في تحقيق التشغيل الإقتصادي السليم، التضخم، الإنخفاض الكبير في معدلات الربحية، الإنهيار في أسعار الأسهم، دخول مستثمرين جدد إلى الأسواق، عدم توفر السيولة الكافية لتسيير الأعمال، الكساد، البطالة وتفشيها بصورة عميقة.

- عناصر إجتماعية Social Factors: و من هذه الأسباب انتشار الشائعات السلبية حول المنظمة، تفشي مظاهر التخلف، التنامي السريع في عدد السكان، الصراعات الإجتماعية، ظروف السوق الغر المستقرة.

ثانيا/ أسباب تنظيمية Organizational reasons:

هذه الأسباب تتجسد في عناصر يكون للمنظمة سيطرة مباشرة عليها، ومن هذه الأسباب:

- إدارة المنظمة Organisation Management
- أسلوب و نمط الإدارة Management Style.
- المعلومات الخاطئة التي تتسرب عبر الشائعات.
- سوء التعامل مع المشكلات.
- مقاومة العاملين للتغيير ونقص الثقة بين أعضاء المنظمة.
- المشكلات الثقافية Culture Issues.
- عدم الإستخدام الكافي لتطبيقات إدارة الخطر.
- مشكلات أثناء عمليات التصنيع.
- دعم غير كاف لحاجات ورغبات العاملين.
- عدم وجود موارد بشرية كافية.
- إحداث تغييرات في فريق المنظمة أو المشروع.
- الإضرابات.
- هيكل تنظيمي غير فعال وغير كفاء.
- عدم وجود نظم معلومات كافية.
- الثقة الزائدة في قدرة المنظمة وإمكاناتها على مواجهة و معالجة أية أزمة.
- الحوادث الصناعية.
- التكاليف المرتفعة بصورة غير مقبولة و غير مبررة.
- نقص الدعم المالي.

ثالثا/ أسباب مشتركة (بيئية وتنظيمية):

هي أسباب ناجمة عن التفاعل بين العناصر البيئية والعناصر التنظيمية، وغالبا تنجم الأزمة نتيجية المشكلات التي تتفاقم بسبب سوء تدفق المعلومات Information Flow و سوء عملية صناعة القرار. ومن الأسباب: عمليات التخريب Sabotage (لآلات ومكائن ومعدات وتسهيلات المنظمة المختلفة...).

رابعاً/ تقسيمات أخرى لأسباب الأزمات:

هناك من يرجع أسباب الأزمات إلى:

- 1- أسباب طبيعية Natural Causes: وهي أسباب خارجة عن إرادة الإنسان.
- 2- أسباب من صنع الإنسان: وهي أسباب نابعة من تصرفات وهناك بعض الباحثين يوردون مجموعة من الأسباب المفترضة لنشوء الأزمات في المنظمات، ومن هذه الأسباب:
- 3- إدارة المنظمة بصورة عشوائية: إذا أخفقت إدارة المنظمة في إدارتها بصورة تتماشى مع المبادئ العلمية السليمة للإدارة، فإن هذا الإخفاق سيكون من أسباب تدمير المنظمة و تدهورها، وسيرافق هذا الإخفاق أزمات كثيرة تعصف بالمنظمة وتجربها نحو الإنهيار الإداري و الفشل وربما الخروج من السوق بصورة كلية. و أهم الأزمات التي تواجهها المنظمة عند إدارة المنظمة بصورة عشوائية: أزمة انخفاض الإنتاجية، أزمة انخفاض كمية الإنتاج، أزمة ارتفاع معدل دوران العمل، أزمة السيولة المالية.
- 4- اليأس: إن تغلغل اليأس في المنظمة هو أحد أسباب الأزمات، و ينشأ اليأس عن تعمق حالة الإحباط لدى العاملين في المنظمة، وفقدان هؤلاء العاملين للرغبة في العمل، وانعدام الدوافع نحو تطوير المنظمة وإحداث تغييرات إيجابية. و من أشكال الأزمات التي تحدث في المنظمة نتيجة حالة اليأس:
 - قيام العاملين بالمظاهرات و الإحتجاجات من أجل تحقيق مطالبهم.
 - اللجوء إلى استخدام أساليب سلبية انعكاسا لحالة الإحباط و اليأس، و من هذه الأساليب و التصرفات: الإختلاسات، والسرقه، والحرائق المتعمدة لمخازن المنظمة، والتعطيل المتعمد لخطوط الإنتاج و الآلات، والإفراط في استخدام المواد الأولية والمواد الخام في عمليات التصنيع والإنتاج، وعدم الإلتزام بمواصفات الجودة ومعاييرها في العملية الإنتاجية، والإستجابة الخاطئة المتعمدة للأوامر والتعليمات، و التأخر عن الدوام دون مبرر، وكثرة الغياب غير المبرر عن الدوام، وغيرها من هذه الأساليب والتصرفات.
- 5- ابتزاز إدارة المنظمة: هناك أطراف في المنظمة التي تسعى إلى تحقيق بعض مصالحها الشخصية، ووصولاً إلى ذلك فإنها تعتمد إلى ابتزاز إدارة المنظمة من أجل ذلك، وهذا الإبتزاز يكون سلبيا في نشوء أزمة في المنظمة. وتتم عملية ابتزاز المديرين من خلال إكتشاف أخطائهم واستغلال هذه الأخطاء وإيقاعهم في أخطاء أكبر منها، والضغط على هؤلاء المديرين وتسخيرهم لخدمة الطرف الذي يقوم بالإبتزاز.
- 6- الإشاعات: إن نشر الإشاعات حول موضوع محدد في المنظمة يكون سببا كبيرا لنشوء الأزمة، وتزداد حدة الأزمة عندما يجري توظيف واستغلال إشاعة ما وتعزيزها وتوفير كل المعطيات والظروف التي تدعمها. ومن الأمثلة على هذا النوع من الأزمات هي الأزمات التي تتعلق بنقص المعروض والمخزون من السلع الأساسية، ويكون الهدف من مثل هذه الأزمات هو رفع الأسعار لصالح بعض الأطراف بهدف تعظيم أرباح عمليات البيع.
- 7- التعارض بين الأطراف المختلفة في المنظمة: إن أحد أسباب نشوء الأزمات في المنظمة هو وقوع التعارض بين صانعي القرارات ومنفذيها والمستفيدين منها، إذ أن هذا التعارض يؤدي إلى عدم تنفيذ القرارات وفق ما هو

مخطط لها. وقد يقوم صناع القرار بإعادة النظر في القرارات و تغييرها بهدف التوفيق بين الأطراف المختلفة، وهذا الأمر قد يعزز مصالح بعض الأطراف، ويضر بمصالح أطراف أخرى.

8- أخطاء الكادر البشري و قصوره: إن وقوع أخطاء وقصور من جانب الكادر البشري في المنظمة يؤدي إلى نشوء الأزمات، وهذه الأخطاء البشرية كثيرة، وتزداد حدة وشدة الأزمة بزيادة حجم الخطأ. ومن هذه الأخطاء الإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية وعدم القيام بالواجبات بصورة صحيحة، و التغاضي عن الأداء المتدني والردىء للعاملين...إلخ.

9- صناعة الأزمات (إفئعالها): إن بعض الأزمات يكون سببها الرئيسي هو التخطيط المسبق من جانب بعض الأطراف في المنظمة لصناعة الأزمة بهدف تحقيق مصالح وأهداف هذه الأطراف، وهذا الأسلوب يسمى الإدارة بالأزمات.

10- عدم التقدير الصحيح للموقف: قد تنشأ الأزمة عن خطأ أو أخطاء المديرين في التقدير الصحيح للموقف أو المواقف التي تواجهها المنظمة، وهذا التقدير غير السليم وغير الصحيح للموقف قد يكون ناجما عن إفراط هؤلاء المديرين في الثقة بقدراتهم و تقدير فاعلية قراراتهم، كما قد يكون عدم التقدير الصحيح للموقف ناجما عن الفشل في تقدير القوة الحقيقية للمنافسين.

11- عدم الفهم الصحيح للموقف: إن عدم الفهم الصحيح لموقف ما في المنظمة يؤدي إلى نشوء الأزمة، وسوء الفهم قد ينجم عن المعلومات الناقصة عن الموقف، وإصدار القرارات بالإعتماد على رؤية وخلفية غير سليمة وغير واضحة. إن معالجة هذا النوع من الأزمات يكون سهلا جدا إذا تمكنت إدارة المنظمة من التحديد الدقيق لسبب الأزمة، و توضيح الموقف و إزالة سوء الفهم.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النفط

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم منذ منتصف القرن الماضي إلى حد الآن مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ومن المفترض أن يبقى كذلك خلال 20 سنة القادمة حسب نتائج اأر البحوث التي أجريت في مجال الإقتصاد والطاقة. ومنه سننترق إلى تاريخه، تعريفه وإحتياطي النفط العالمي.

المطلب الأول: تاريخ النفط

ظهر النفط قديما أي قبل الإنسان، إذ تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر النفط يتجاوز 3 ملايين سنين في الوقت التي لا يتجاوز فيه عمر الإنسان على الكرة الأرضية 3 ملايين سنة. لقدكان النفط مدفونا في الصخور الرسوبية وبعيدا عن التناول المباشر للإنسان وكانت الإستخدامات الأولى للنفط محدودة وعابرة فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية، بلاد الرافدين والهنود الحمر كانت تستخدم هذه المادة السوداء للزجة ذات الرائحة اللادعة التي تتدفق أحيانا بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض

وتضميد بعض الجروح وطلاء السقف. كما يعتقد بعضهم أن النبي نوح أول من اهتدى إلى النفط واستخدمه في طلاء سفينته وأنقذت الكائنات الحية من الطوفان، كما استعمل النفط من طرف الفراعنة في تحنيط جثث كبار ملوكهم ونبلائهم كما استعمله أيضا في مجال التجميل ومعالجة الأمراض الجلدية. وقد ترك البابليون مايدل على ذلك، كما عرف العراقيون النفط منذ القدم واستخدموا القطران المستخرج منه في إنارة وتبليط بيوتهم وشوارعهم.

أما أول بئر عصري فقد حفر المهندس الروسي (سيمونوف) عام 1848 في شمال شرق باكو وكانت تنتج حول 90% من إجمالي إنتاج النفط العالمي غير أن تاريخ النفط الحديث يبدأ بوقوع السيد (صمويل كير) على منبع للنفط في أثناء قيامه بحفر الابار لإستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية قبل الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) ولم يكن يقدر أهميته مما كان يباع لعلاج الكوليرا والنزلة الصدرية والسل وأمراض الكبد. وكانت في ذلك الفترة يبحثون عن الثروة عوض عن النفط وقد نجح "دريك" عام 1958 في حفر أول بئر في استخراج النفط بإستخدام اللالات البخارية في إقتحام مكامن النفط والوصول إليه في مكامنه الرسوبية في باطن الأرض لغرض الإستثمار والتسويق. وبفضل "دريك" لفت الإنتباه إلى أهمية النفط بمرور الزمن واحتل النفط تدريجيا المكانة التي كانت للفحم في الصناعات المختلفة.¹

المطلب الثاني: تعريف النفط

يعرف النفط على أنه "عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره بالذهب الأسود كونه يتدرج من البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن عوض الكلمة الإنجليزية بترول (Petrol) وكلتا الكلمتين متداولتين و مستعملتان اليوم."²

كما عرف النفط بأنه "المواد الهيدروكربونية Les Hydrocarbures بحالتها الطبيعية سائلة أو غازية المستخرجة أو التي يمكن استخراجها من الأرض وكذلك الإسفلت و المواد الهيدروكربونية الصلبة الأخرى و الصالحة لاستخراج النفط السائل أو الغاز غير أنه لا يشمل الفحم."³

وفي تعريف آخر "النفط أو البترول كلمة ذات مقطعين مشتقة من الأصل اللاتيني (Petra) و تعني الصخر (Oleum) وتعني الزيت وتعني باللغة العربية زيت الصخر أو زيت الخام أو النفط أو البترول كما يطلق عليه (بالذهب الأسود) كما يسمى باللغة الفارسية نافث أو نافثا الذي يعني قابليته للسيران."⁴

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار احيا التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص: 13-15

² محمد الختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 8-9

³ عمر محمد بن يونس، الحماية الجنائية للثروة النفطية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص: 17

⁴ نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص: 11

ومن خلال التعريفات السابقة، نستنتج أن النفط هو طاقة أحفورية ناضبة تكون على شكل سائل أو غاز يستخرج من باطن الأرض.

المطلب الثالث: إحتياطي النفط العالمي

أولاً/ إحتياطي النفط: الإحتياطي النفطي هو عبارة عن كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة ، وأن الإحتياطي النفطي يتغير مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة اتساعة وزيادة أو انكماشه وتناقصه ويعرف الإحتياطي كذلك بأنه هو ما معلوم من كميات النفط في باطن الأرض لدى المعنيين بالأمر بعد نجاح عمليات التنقيب والحفر والوصول الى مكمن النفط . وتقدر كميات الإحتياطي حسب سعة المكمن عرضة وطوة وسمكة من حيث الحجم ، أما من حيث الكمية الوزنية منه فتعرف بعد معرفة تلك الأبعاد الهندسية للمكمن زائدة الكثافة النوعية المكتشف من نوعية النفط في ذلك البئر او الحقل.¹

ثانياً/ توزيع النفط في العالم: أغلب الزيادة في الإحتياط النفطي في العالم تركزت في الشرق الأوسط والوطن العربي خاصة أقطار الخليج العربي وشمال إفريقيا. وإذا ما ألقينا نظرة على تطور كميات الإحتياطي النفط العالمي نجدها في ارتفاع، سوف نوضح هذا من خلال الجدول الآتي:

الجدول 01: تطور توزيع الإحتياطي النفطي في العالم حسب المناطق (1987، 1997 و2007)

الوحدة: ألف مليون برميل

المناطق	نهاية 1987	نهاية 1997	نهاية 2007	النسب من الإحتياطي الكلي
أمريكا الشمالية	101.223	89.030	69.265	5.60
جنوب ووسط أمريكا	68.118	93.439	111.210	8.98
أوروبا	75.770	87.970	143.716	11.61
الشرق الأوسط	566.577	683.239	755.324	61.02
افريقيا	58.664	75.259	177.482	9.49
اسيا باسفيك	39.843	40.842	40.847	3.30
المجموع	910.194	1069.302	1237.875	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المرجع قويدري قوشيج، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2008-2009 ص:17.

¹ محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب الطباعة والنشر، 1981، ص: 106

من خلال الجدول 01 الذي يبين تطور توزيع الإحتياطي النفطي في العالم حسب المناطق لسنوات 1987، 1997 و 2007 هناك أكثر من 60% من إحتياطات البترول موجودة في منطقة الشرق الأوسط وتليها أوروبا حوالي 12% من الإحتياط العالمي، ثم تليها كل من إفريقيا وجنوب ووسط أمريكا بحوالي 9% لكل منها من مجموع الإحتياطي العالمي. فنرى أن مابين 1987 إلى نهاية 2007 زيادة كبيرة وصلت إلى 36%، من هذا نستنتج أن النفط دخل بقوة في النمو مما تطور في عملية الحفر والإنتاج في كل أجزاء مختلفة في العالم.

المبحث الثالث: سوق النفط والعوامل المؤثرة على مستوى أسعار النفط

بما أن النفط سلعة استراتيجية هامة، فإن دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في الإقتصاد الحديث، حيث تسهل من معرفة أساليب مختلفة في تسعير السلع النفطية والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم سوق النفط

أولاً/ تعريف سوق النفط

هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانياً او جغرافياً لحدوث عملية تبادل للسلعة النفطية خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة، وكذلك يعرف بأنه السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية وتضارب المصالح المشتركة والمنتجين والشركات النفطية.¹

ثانياً/ خصائص سوق النفط

تتميز السوق النفطية بثلاث خصائص وهي:²

- سوق إحتكار القلة: يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "منافسة قلة" وهو نوع من الإحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات والبلدان على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي للنفط الخام.
- الإتجاه نحو التكامل الرأسي: قلة المنتجين يتحكمون في إنتاج النفط ونقله وتكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام إلى غاية مظهرة على شكل مشتقات مختلفة.

¹ جواد شاكر فريخ، سالم محمد معطش العنزي، قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الإقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990-2015)، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع تحت عنوان "الإتجاهات المعاصرة في العلوم الإجتماعية، الإنسانية، الطبيعية"، يومي: 17-18 يوليو - تموز، 2018، تركيا، ص: 1576

² مرجع السابق، ص: 1577

- **الإتجاه نحو التكتل:** إن حركة الشركات في السوق النفطية تدل على الإتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل المتكامل.

المطلب الثاني: الفاعلون في السوق النفطية

يتميز السوق العالمي للنفط بتنوع وتعدد المتعاملين فيه من منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات تحمي مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة للبتترول. ويرتكز الفاعلون في السوق النفطية على جزئين وهما:¹

أولاً/ من ناحية العرض النفطي: ومن أهم المتحكمين في العرض النفطي هما:

أ- **منظمة الدول المصدرة للبتترول الأوبك (OPEC):** هي منظمة تأسست في 10 سبتمبر 1960 مقرها فيينا "النمسا" تضم في عضويتها ثلاثة عشرة دولة مصدرة للنفط ، الهدف من إنشائها هو وقف تدهور الأسعار والعمل عن طريق التعاون الجماعي بين أعضائها على الوصول بالأسعار لمستويات مرضية والعمل على المحافظة عليها عند هذه المستويات وذلك عن طريق التحكم في الكمية المعروضة على البترول والتدخل في السوق عند الحاجة للمحافظة على استقراره خاصة لما شهدته الفترة السابقة لإنشاء المنظمة من تدهور في الأسعار العالمية وتدخل الشركات العالمية الكبرى بشكل سافر في سوق البترول.

ب- **الشركات العالمية للنفط:** تتفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها مع العلم أنه يوجد في الوقت الحالي ثمان شركات تمتلك قدرات معتبرة في مجالات الإنتاج والتكرير والنقل بالإضافة إلى احتياطات النفط الخام وهي:

- شركات أمريكية: شركة موبيل "Mobil"، شركة اكسون "Exxon" ، "شركة شيفرون" "Chivron" شركة تكساكو "Texaco" ، شركة جلف "gelf" .

- شركات أوروبية: شركة البترول البريطانية "PB" ، شركة شيل "Shell" الهولندية، شركة توتال "Total" الفرنسية.

وتتميز الشركات العالمية للنفط بصفات مميزة لها عن مثيلاتها من الشركات الأخرى إذ أن بعض هذه المميزات ترتبط بطبيعة المادة النفطية نفسها وكذلك بالنشاط القائم لاستغلالها والبعض الآخر من الصفات ارتبط بطبيعة المرحلة والظروف التي رافقت تطور الشركات النفطية ونشاطها الإقتصادي ومن أبرز هذه الخصائص:

¹ بوفليج نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص.ص: 74-81.

- ميزة التكامل الإقتصادي في النشاطات الإقتصادية الصناعية النفطية سواء أكان ذلك التكامل عموديا للفعاليات النفطية أو تكاملا أفقيا في نشاطات مكملة ومرتبطة بالصناعة النفطية أو الاثنين معا.
- ميزة الإحتكار للنشاط الإقتصادي والصناعي النفطي سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أو الخارجي أو الاثنين معا .
- ميزة تنوع وتوسع النشاط الإقتصادي للشركات الاحتكارية الكبرى ليشمل استغلال مصادر الطاقة المختلفة البديلة عن النفط والمنافسة له كالفحم الحجري، اليورانيوم، ، رمال القار وكذلك مصادر الطاقة المتجددة.

ثانيا/ من ناحية الطلب النفطي:

- أ- **الوكالة الدولية للطاقة (IEA) The International Energy Agency**: تم إنشاؤها في فبراير 1974 من قبل الدول المتقدمة العضوة في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية "OECD"، مع العلم أن إنشاء الوكالة جاء كرد فعل من قبل الدول الصناعية نتيجة الصدمة البترولية الأولى خلال سنة 1974 وتضاعف الأسعار أربع مرات عما كانت عليه قبل الصدمة بالإضافة إلى تحول القوى لصالح المصدرين للبترول بعد أن كانت في يد القوى المستهلكة حيث فقدت الشركات العالمية الكبرى مع حلول منتصف السبعينات من القرن العشرين ملكيتها لمناجم البترول في المنطقة العربية وفي معظم بلدان أوبك بعد أن ظلت تسيطر عليها لعقود طويلة من الزمن. ولتحقيق أهداف هذه الوكالة اتبعت استراتيجيات مكونة من الإجراءات التالية:
- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في الوكالة في هذا المجال ويشمل ذلك السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة في الدول الأعضاء بهدف التأكد من تنفيذ هذه الإجراءات.
- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول ، وحفز وتطوير البحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والبحث عن البترول في مناطق جديدة خارج أراضي الدول الأعضاء في الأوبك مما يؤمن توفير كمية من مصادر الطاقة غير البترولية من ناحية وزيادة المعروض من البترول من ناحية أخرى.
- زيادة المخزون الإستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو في الوكالة بحيث يعادل 90 يوما من الواردات البترولية الخاصة بكل دولة، كما يشمل وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديها ، وقد تجاوز المخزون الإستراتيجي في بعض هذه الدول ذلك الحجم بكثير، بحيث وصل إلى 342 يوما في كندا و433 يوما في بريطانيا، كما بلغ حجم المخزون في معظم دول المنظمة على الأرض أو فوق الماء أو على ظهر السفن نحو 6 مليارات برميل في الربع الثالث من سنة 1998.

ب- الشركات النفطية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة النفط العالمية اصطلاحاً على تسميتها تاريخياً بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساساً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الإشتراكية)، كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك فإنها تملك أكثر من 50% من ناقلات النفط، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية. وأكبر هذه الشركة هي "اكسون"، ثم شركة "غولف" وشركة "تكساكو" وشركة "موبيل اويل" وخامس الشركات الأمريكية تسمى "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتيش بيتروليوم". هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال 2004، ومن هذه الشركات شركة ارامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة بيتروليوس المكسيكية، شركة بترو الصينية... وغيرها، وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم السعر الأدنى للنفط لاحقاً.¹

المطلب الثالث: تسعيرة النفط والعوامل المؤثرة فيه

أولاً/تعريف تسعير النفط

يعرف سعر النفط على أنه "قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة تحت تأثير مجموعة عوامل إقتصادية، إجتماعية، سياسية ومناخية...إلخ.

لقد تطور السعر البترولي منذ إكتشافه تجارياً بتطور السوق النفطية، حيث كان في بداية إكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل "احتكار قلة" ساد السوق النفطية، ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف وإتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر إحتكاري وهذا نتيجة إحتكار شركات قليلة في السوق النفطية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض، وهذا لخول عدة بلدان منتجة للنفط السوق النفطية.²

ثانياً/العوامل المؤثرة فيه

¹ قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 61

² بطاهر بختة وآخرون، تداعيات إنخفاض أسعار النفط وآثارها على الإقتصاد والدول المصدرة لها- الجزائر كنموذج لها-، الملتقى الدولي الثاني حول مابعد البترول، التبادلات التجارية واختيارات إقتصادية للدول الأورو المتوسطية يومي 24 و25 أكتوبر 2018، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

مستغانم، ص: 03

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الإقتصاد العالمي وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الإقتصادي. وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل، ونذكر من أهم هذه العوامل وهي:¹

1- المنهج الحدي ومبدأ الندرة

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض. وبالتالي، فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة (اي محكومة بالنضوب) لا بد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وكلما ارتفع معدل الإستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب. ولكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادرا على تقليص حجم الطلب، وكذلك بسبب عوامل عدم التأكد التي تحيط ببيانات الإحتياجات المكتشفة. خاصة وأن هناك فارق بين التقدير الإحتياطي المؤكد وتقدير ما هو متاح بالفعل من النفط .

2- تحليل أثر المنافسة

يعطي بعض الإقتصادييين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة تسيطر على كل من شركات والدول المنتجة. ويعتقد بقوة الإتجاه الإنكماش في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، ويدعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

3- احتكار القلة

إن هذا المنهج قائم على أن سوق النفط العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب ارتفاع تكاليف ثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يحقق للشركات الكبيرة الحجم ميزة تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجما، إن أي شركة تستمتع بمجرد انتهائها من القيام باستثماراتها والبدء بالإنتاج والتصفية والنقل والتسويق بتكلفة أقل لكل وحدة إضافية من الإنتاج، وسيؤدي أي سعر للنفط يزيد عن متوسط التكاليف متغيرة إلى زيادة حجم الإنتاج حتى الوصول إلى استغلال كامل للطاقة الإنتاجية، وتؤدي تخمة متوقعة بعد ذلك إلى تراجع في الأسعار، وما أن تصل الأسعار إلى معدل يقل عن تكاليف متغيرة حتى تتراجع معدلات الإنتاج،

¹ عيسى محمد الغزالي، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون - نوفمبر - السنة

ثم تشهد السوق النفطية إنخفاضا في الطلب يقل عن حجم الإنتاج، لتعاود الأسعار إرتفاعها مجددا لتبدأ دورة جديدة.

4- عوامل أخرى

يعتقد العديد من الإقتصاديين بأن بعض النظريات مثل النذرة الطبيعية أو الكلفة الحدية أو إحتكار القلة للنفط لا تعتبر بحد ذاتها أساسا مقنعا لتفسير أسعار النفط، وأن هناك عناصر أخرى مثل سياسة الدول المنتجة، والدول المستهلكة وشركات النفط هي من العناصر التي تساهم في تحديد أسعار النفط أقلها على المدى الطويل، ولكن هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- عوامل الطلب: إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار.
- عوامل الإمدادات: إن إرتفاع مستوى إمداد الأسواق العالمية للنفط يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع سعر النفط والعكس صحيح أيضا.
- عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها. مما يزيد من إحتتمالات إرتفاع أسعار النفط.
- عوامل مناخية: تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحديد أسعار النفط، حيث أنه كلما كان فصل الشتاء قارصا لاسيما في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، كلما زاد الطلب على منتجات النفط، حيث يؤدي ذلك إلى إرتفاع الأسعار والعكس صحيح، كما تلعب المواسم السياحية دورا هاما في تحديد سعر النفط.
- عوامل فنية: قد تكون هذه العوامل ناجمة عن توقف العمل في مواقع الإنتاج أو مصارفي التكرير بسبب أعطال فنية معينة تسبب في تراجع إمدادات السوق بالنفط الخام أو منتجاته. كما أن أي نقص في مخزون الدول المستهلكة هي من العوامل المؤثرة في سعر النفط.
- المضاربات والتوقعات: تلعب المضاربات أحيانا في بورصة النفط العالمية دورا مؤثرا في تحديد أسعار النفط، لاسيما وأن تلك المضاربات قد تكون مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط والعديد من العوامل الأخرى.

المبحث الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2014

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها كل الشعوب في استعمالات على مختلف الأصعدة، يتحدد سعرها بناء على العديد من العوامل الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، ونظرا لتشابك هذه العوامل وتضارب مصالح

مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية فإن هذه الأخيرة تتعرض للعديد من التقلبات والأزمات السعرية سواء لمنحى التصاعدي أو التنازلي بداية من أزمة 1973 وصولاً إلى ما تعيشه أسعار النفط من تدهور بداية من النصف الثاني من سنة 2014 والتي تؤثر على مختلف الفاعلين في السوق النفطية.

المطلب الأول: مدخل للأزمة النفطية لسنة 2014

1- تعريف الأزمة النفطية:

تعرف بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق.¹

2- الأزمة النفطية قبل 2014:

سننتقل إلى أهم الأزمات النفطية العالمية التي أثرت على إقتصاديات العالم منها:²

- أزمة (1973-1974): وكانت هذه الأزمة نتيجة قيام حرب أكتوبر 1973 لم تجد الدول العربية إلا البترول لإستخدامه كأداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، التي تساند إسرائيل زيادة على ذلك ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية وتدهور قيمة العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي.

- أزمة (1986): ويوصف بأسوأ تدهور لأسعار البترول أي ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد وذلك بسبب ترشيد استهلاك الطاقة والحد من استردادها مع تشجيع مصادر الطاقة البديلة، كما تم تكوين مخزون ضخم من البترول من طرف الدول الصناعية ويتم طرحه من وقت لآخر في السوق ليقف احتياجات الطلب والحد من زيادة أسعاره، وتم إلى التخطيط للتوسع في إنتاج البترول في المناطق خارج دول منظمة الأوبك.

- أزمة (2008): شهدت مؤشرات السوق النفطية أداء جيداً خلال النصف الأول من عام 2008، حيث تجاوز 128 دولار للبرميل، لكن لم يدم هذا للنصف الثاني من عام 2008 حيث أُلقت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية الذي أخذ في الإتجاه نحو الإنخفاض حيث وصل إلى أدنى مستوياتها 40 دولار للبرميل.

3- الأزمة النفطية لسنة 2014:

عرفت أسواق النفط العالمية تفهقراً في الأسعار في النصف الثاني من 2014، حيث وصلت إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات. أين بدأت الأسعار في الإنخفاض ابتداء من شهر سبتمبر 2014 من 96

¹ زهير شلال وآخرون، الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد الثاني- ديسمبر 2018، ص:9.

² بن علي بن عزوز، ضالع دلييلة، أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية-، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص:ص: 194-197.

دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، أي بإنخفاض 16.1% مقارنة بشهر نوفمبر من السنة نفسها، لتواصل الإنخفاض في سنة 2015 بصورة شديدة جدا ليعرف الإقتصاد العالمي أزمة نفطية جديدة، حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل إنخفاضا بنسبة 60.3% مقارنة بشهر جانفي 2014. إن تهاوي أسعار النفط منذ جوان 2014 خلف أثارا على الجانب الإقتصادي في العديد من الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر، حيث يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية.¹

المطلب الثاني: أسباب الأزمة النفطية 2014

- ظهرت مجموعة من الأسباب مؤدية إلى انهيار أسعار النفط ومن ثم حدوث الأزمة النفطية نذكر منها:²
- 1- **انخفاض مستويات النمو:** إذ سجل النمو العالمي تباطؤا وقدّر ب 3.4% سنة 2014، وهذا لتأثره بتباطؤ معدل النمو لبعض الدول الصناعية وهذا ما أثر على استهلاكها للنفط، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الأسعار.
 - 2- **تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار:** إذ أبقت على طاقتها الإنتاجية حرصا منها على الدفاع من حصتها السوقية عوض دفاعها عن الأسعار حتى تخفض الأطراف المنتجة الأخرى حصصها السوقية كذلك.
 - 3- **تزايد إنتاج النفط الصخري:** عرف المخزون النفطي الأمريكي ارتفاعا من 29.3 مليار برميل في سنة 2004 إلى 48.5 مليار برميل في نهاية 2014، وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي تعزز بالثلث.
 - 4- **إرتفاع قيمة الدولار:** إن النفط كغيره من السلع التي تتأثر سعرها السوقي بقيمة الدولار، وخلال 2014-2015 شهد الدولار الأمريكي ارتفاعات متتالية في قيمته ترتب عليها تراجع السعر السوقي للنفط.
 - 5- **موقف السعودية من تدهور الأسعار:** حيث تبنت السعودية قرار عدم تخفيض إنتاج النفط، وكان الهدف من القرار إزاحة المنتج العالمي الجديد من السوق النفطية، ومن ثم تعود لها السيطرة على أسعار النفط وصادراتها.
 - 6- **أسباب سياسية ذات طابع عقابي:** وذلك كمحاولة لمعاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من أزمة أوكرانيا ومعاقبة إيران التي خففت العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن الأزمة النفطية 2014

يعتبر النفط من مصادر الطاقة الأساسية وشريان الحياة لكثير من القطاعات لذلك فإن أي تقلب يطرأ على أسعار النفط ينجم عنه أثارا متنوعة منها الإيجاب والسلب.

¹ زهير شلال وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص: 11

² خومية فتحة، فرحي كريمة، الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها، مجلة معارف، السنة 12، ع2، ديسمبر 2017، ص: 3.

1- الآثار الإيجابية:

نجم عن تراجع أسعار النفط العديد من الآثار الإيجابية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:¹

- **إستفادة الدول المستوردة للبتروول:** إن من أهم الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط هو استفادة الدول المستوردة له، لأن انخفاض أسعار النفط يعتبر تحويلا للمكاسب من الدول المصدرة له إلى الدول المستوردة، حيث تعطيها جرعة من الإنتعاش. فيتم استيراد هذه المادة الحيوية بتكلفة أقل، وعندما تتراجع أسعار النفط تتخفف التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال وتتحفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الإستهلاكي، أكثر من ذلك فإن انخفاض التكاليف يحفز المستثمرين على مزيد من الإستثمار الأمر الذي يرفع معدلات النمو، لذلك من شأن التراجع الحالي لأسعار النفط أن يساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة.

- **تهيئة البيئة لقبول جهود الإصلاح الإقتصادي الجدي:** يعد اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، أن يؤدي إلى زيادة وعي الحكومات بأثر تراجع أسعار النفط على وض إقتصادها، وهذا من شأنه الدفع بالقيام بإصلاحات هيكلية ومالية والسيطرة على نمو الإنفاق العام، ورفع كفاءته. وتدفع الضغوط المالية الدولة إلى الحد من الدور المهيمن المباشر وغير المباشر الذي تمارسه في النشاط الإقتصادي، وفسح المجال للقطاع الخاص لقيادة نمو الإقتصاد المحلي من خلال تهيئة بيئة الأعمال مناسبة للإستثمارات الأجنبية الخاصة.

- **تجنب تخفيضات الحادة في الإنفاق:** من شأن الضغوط المالية العامة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الدفع بالحكومات للسيطرة على النمو في انفاقها، حيث نجد أن معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفغنستان وباكستان وآسيا الوسطى تحتفظ بهوامش أمان مالية كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية، وتحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع أن تكون الأشد تضررا بإنخفاض أسعار البترول من حيث خسائر الإيرادات، والتي تربط عملاتها عموما بالدولار، بأصول مالية ضخمة، وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الإنخفاض على النمو في الأجل القريب.

2- الآثار السلبية:

نجم عن تراجع أسعار النفط العديد من الآثار السلبية، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:¹

¹ عماد غزاري، أنيس هزلة، الأزمة النفطية (2014-2017): الأسباب، الآثار الإقتصادية واستراتيجيات المواجهة، الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع6، مارس 2019، ص: 162.

- تراجع مستوى النشاط الإقتصادي ومعدلات النمو: تراجع القيمة المضافة في قطاع النفط الناتجة عن تراجع أسعار النفط مما أدى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ما ترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجعت معدلات النمو الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني.

- تراجع وانهيار قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة بين العملات الأجنبية:

لا تقتصر الآثار السلبية الحادة على تراجع معدل النمو الإقتصادي فقط، وإذ تتعداها إلى تراجع وانهيار قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها إحتياجات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع على عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبية. ترتب على تراجع أسعار النفط إختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم، حيث تواجه الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تتراجع قيم عملات إقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم خاصة التي تعتمد هيكل صادراتها على النفط مثل عملات روسيا، فينزويلا، نيجيريا، إيران والنرويج.

- تآكل إحتياطيات النقد الأجنبي: إن تراجع أسعار النفط أدى إلى تآكل إحتياطيات النقد الأجنبي المتشكلة من الفوائض النفطية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين إحتياطيات مالية كافية تؤهلها للتجاوب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ثم لم تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد في مواجهة ضغوط السوق النفطية، غير أن إستمرار تراجع سعر النفط إلى حدود متدنية يسبب تخفيض الإحتياطيات المتراكمة في أوقات الرخاء، ومن ثم تعرضها لخطر التآكل السريع، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للنفط تتوافق مع الإحتياجات الإنفاق العام في الدول النفطية.

- تراجع أسعار الأصول: من آثار تراجع أسعار النفط على القطاع الخاص العائلي وتراجع أسعار الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية، التي تمثل فقدان جوهري للثروات، ونتيجة لذلك من المتوقع إنخفاض الإنفاق الإستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة مثل تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية من 7621.5 نقطة في سبتمبر 2014 إلى 6497.1 في جانفي 2015.

- تراجع قدرة الحكومات على تدبير وظائف للمواطنين: يشكل تناقص الإعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار النفط تهديدا لقدرة حكوماتها في توفير وظائف لازمة لاستعاب فائض الخريجين من سوق العمل، حيث أصبح الإنفاق على الرواتب و الأجور والتكاليف الدعم تمثل الجانب الأكبر في العديد من

¹ عماد غزالي، أنيس هزلة، مرجع سابق ذكره، ص:ص: 164، 163.

ميزانياتها، لذلك لابد من رفع كفاءة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخريجين حتى تتزايد معدلات البطالة فيها بما لها من آثار إقتصادية وإجتماعية مكلفة.

خلاصة الفصل:

إن النفط مصدر رئيسي للطاقة يقوم بتوحيد الشعوب من خلال تبادل السلع النفطية الذي لا يمكن الإستغناء عنه، رغم نضوبه وتقلبات أسعاره مما سبب عدة أزمات وتذبذب في سوق العرض والطلب، وذلك بداية من أزمة 1973 وصولاً إلى 2014 مما خلف آثاراً ايجابية من ناحية مستوردين للنفط و آثار سلبية على مصدري النفط وخاصة التي تعود أغلب مداخيل صادراتها على النفط ، الذي سبب لها العجز في ميزانها ولجأت الى المديونية الخارجية.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية
المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية
المبحث الثاني: أزمة الديون ووسائل معالجتها
المبحث الثالث: ماهية المديونية الخارجية للدول العربية

تمهيد:

تعتبر المديونية الخارجية من بين أهم وأصعب المشكلات الاقتصادية التي عانت منها جميع اقتصاديات دول العالم، فمع بداية الستينيات ونيل معظم الدول استقلالها لجأت الدول إلى الاقتراض لتحقيق طفرة اقتصادية بهدف الخروج من حالة التخلف وصولاً إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ويعتبر الاقتراض الخارجي ممول لعجز الإيداع المحلي ويمول أيضاً حالات العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ولكن الإفراط في الاستدانة لزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشروعات غير مخطط لها ولا تجلب عوائد دولارية هذا يزيد من مشكلة المديونية ويؤدي إلى الوقوع في مصيدة الاستدانة الخارجية وتقوم الجولة بسداد القرض بالقرض.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المديونية الخارجية وعوامل أزمة المديونية، مؤشرات والآثار المترتبة عنها كما نسقط الضوء عن الديون الخارجية العربية.

المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية

تواجه معظم البلدان عبر مسيرتها التنموية مشكلات متعددة ومختلفة، وذلك حسب ظروف كل بلد وإمكانياتها، مما يقودها إلى مشكلة التمويل الخارجي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب بعضها كان سبب في نشأتها، وبعضها الآخر ساهم في تعقيدها، فالمديونية الخارجية أداة يتم الاستعانة بها في تغطية فجوة الموارد المحلية سواء تلك التي تنشأ عن انخفاض قيمة الصادرات بالقياس إلى قيمة الواردات.

المطلب الأول: تعريف المديونية الخارجية

يعرف الدين الخارجي بأنه "تلك المبالغ التي تقترضها الإقتصاد القومي، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة أو أكثر، وتكون مستحقة الأداء من الجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية، أو تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة أو هيئات رسمية، أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة، طالما أن الحكومة والهيئات الرسمية ضامنة لإلتزامات الأفراد وتلك المؤسسات الخاصة".¹ كما تعرف أيضا على أنها "اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع إلتزام الجانب المدين بإعادة تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الإلتفاق عليها عند عقد القرض".²

¹ لطيفة بهلول وآخرون، تأثير المديونية الخارجية على التنمية الإقتصادية دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال (2000-2016)، مجلة جديد الإقتصاد، مجلد 15، العدد 01، 2020، ص:19.

² خالد أحمية، إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على إقتصاديات الدول العربية" دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير نفطية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصادي دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص:03.

نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه، تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو التالي:

"إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوعا بالفوائد أو دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل".¹

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المديونية الخارجية هي اتفاق بين حكومة ما أو مؤسسة وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مادية ومالية لفترة معينة مقابل ارجاعها في الفترة المتفق عليها مع فوائد.

المطلب الثاني: مراحل المديونية الخارجية

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية:

تمتد هذه المرحلة بين عام 1820 - 1840 وهي تاريخيا مرحلة ذات حركة دولية عالمية للرساميل، وتميزت بتصدير كثيف من الرساميل من جانب بريطانيا وفرنسا وتوجه جزء من الرساميل نحو البلدان الجديدة آنذاك وجزء آخر لبلدان العالم الثالث الخاضعة للإمبراطوريات الإستعمارية، كما شهدت نهاية السبعينيات تطورا مفرطا في ديون الإمبراطورية العثمانية ومصر آنذاك، هذا أن البلدان قد اتبعا سياسة تحديث إقتصادي محمولة بقروض خارجية وأدى إلى أزمة ناجمة عن الديون، حيث وقعت الإمبراطورية العثمانية في أزمة حقيقية.

أما في بداية القرن عقب الحرب العالمية الأولى فقد تم تحديث الحركات الأولية للرأسمالية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم، وفي ملفات مخزون الديون الدولية نجد عدد البلدان الأساسية: كندا، أستراليا، الهند إلا أن الحدث البارز في هذه المرحلة هو أزمة الإقتصادية الدولية التي بدأت في عام 1929 وسميت بأزمة الثلاثينات، وقد أدت الأزمة بالدرجة الأولى إلى هبوط مداخيل صادرات البلدان المدينة بسبب الركود في البلدان الصناعية وصعود السياسة الحمائية وانهيار أسعار المواد الأولية مما أدى في نهاية الأمر إلى تفجير أزمة الديون.

وكانت أزمة الديون الدولية ذات مدى عالمي، وقد علمت البلدان المدينة في المرحلة الأولى تجاوز أزمة السيولة وخاصة بمحاولة الحصول على الإعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتنمية خدمة ديونها وسبب عدم الحصول على تلك الإعتمادات، دخل معظمها في مرحلة عجز عن الدفع منذ عام 1931 وتوقفت عنها حركة

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 14.

تصدير الرساميل، بصورة إجمالية فقد شكلت مرحلة الثلاثينات منطلقا لكثير من التعديلات المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية.¹

2- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات:

وهذه المرحلة شهدت تغيرات عميقة وجذرية، والتي بموجبها تم صياغة نظام إقتصادي دولي جديد من مختلف العناصر الإقتصادية، بدأ من التوقيع على إتفاقية "بريتن وودز"، وهذا النظام وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة، وكذلك تشجيع التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض إنتاجية، ويتبع ذلك إنشاء مؤسسات مالية مثل: البنك العالمي لغرض إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وصندوق النقد الدولي، وذلك لغرض إعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية، إلا أن أهم ما شهدته هذه الفترة الزمنية، وخاصة على صعيد الدول النامية هو حصولها على استقلالها السياسي لمعظم هذه الدول وبالتالي اندفعت هذه الدول في تحقيق تنميتها الإقتصادية من خلال الإستدانة الخارجية، ففي عام 1955 بلغت ديون البلدان النامية بحدود 8 مليار دولار. ونهاية الخمسينات تضاعف هذا الرقم بسبب حصول العديد هذه الدول على استقلالها، وفي الستينات ازدادت مديونيتها، حيث بلغت عام 1967 ب 36 مليار وعام 1970 ب 66 مليار دولار، غير أن هذه الديون لم تهدد الحياة الإقتصادية لهذه البلدان، أما فترة السبعينات فقد اتسمت بعدم الإستقرار الإقتصادي الدولي.²

3- مرحلة الثمانينات وحتى الوقت الحاضر:

إتسمت هذه المرحلة ببداية انطلاق مأزق المديونية الخارجية، فقد أدت المستويات المرتفعة لإقراض بالنسبة للبلدان النامية من خلال عقد السبعينات، وعند تدهور أوضاعها المالية في بداية الثمانينات فقد ظهرت بوادر تلك الأزمة إبتداءا ببولندا في عام 1981 حين تبين بأن ليس بإمكانها دفع ما يترتب عليها من فوائد لقروضها الخارجية، لكن هذه الأزمة ظلت حدثا منعزلا ولم تؤدي إلى إثارة الجدل حول الوضع الإجمالي للتحويلات الدولية، إلا أن هذه الأزمة تكررت من جديد في المكسيك عام 1982 فظهرت بأنها هي الأخرى وليس بمقدورها مواجهة إلتزاماتها في الدفع، و اعتبارا من هذا التاريخ (1982)، إنهارت ثقة المصارف بالقدرة المالية لجملة من البلدان المدينة الأساسية، وترجمت النتيجة بتغير موقف المصارف حيال المدينين من الدول النامية، واتخذت عدد من الإجراءات تتمثل في:

¹ وليد عبد الرحمن صالح تحاميد، أثر ديون السودان الخارجية على بعض متغيرات الإقتصاد السوداني، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية دراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019، ص، ص: 41، 42.

² أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 02، 2008، ص، ص: 03.

- وضع سياسة إنكماشية للإئتمان الممنوح للبلدان النامية.

- زيادة مخصصاتها واحتياجاتها لتغطية الديون المشكوك باترجاعها وفي خصم هذه التطورات وجدت الدول النامية نفسها في مأزق شديد، من أهم ملامحه هو أن جبل الديون الذي تراكم عليها قد بدأ يتمخض عن أعباء شديدة لا تستطيع أن تتحملها.¹

المطلب الثالث: أسباب المديونية الخارجية

أولاً/ الأسباب الداخلية:

1- عجز المستثمر في الميزانية العامة: وهو أحد العوامل الرئيسية الداخلية التي تؤدي إلى تعاظم أزمة الديون الخارجية ويعرف العجز في الميزانية العامة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ويعود هذا العجز إلى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة وإلى عجز الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى عجز المستثمر في الميزانية العامة للدول المدينة. وتلجأ بعض الدول المدينة إلى سياسة التمويل بالعجز مما يؤدي إلى تزايد توسع الدين العام الداخلي، ويلعب الجهاز المصرفي في هذه الدول دوراً رئيسياً في هذا التمويل المحلي، مما يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية، ومن ثم ارتفاع الأسعار. وتعتمد هذه الدول على الإقتراض المحلي والذي يعني التوسع في حجم الإئتمان المصرفي الممنوح (سياسة نقدية توسعية) في تغطية جزء من النفقات العامة، وهذا في النهاية سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، وتفاقم معدلات التضخم. أما الجزء الآخر من العجز فيغطي عن طريق الديون الخارجية مما يؤدي إلى تزايد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تزايد أعباء خدمة الديون وتبعية هذه الدول إقتصادياً إلى دول الخارج.²

2- العجز في ميزان المدفوعات: من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل. ولقد عانت الكثير من بلدان العالم النامية عجز في الحساب الجاري والتجاري في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكباً للعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات. وما تزال هذه العجوزات مستمرة لكثير من بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصدر التمويل، وإلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلالات التي تقف وراء هذا العجز.³

3- سوء توظيف القروض: لقد كانت المبالغة للملحوظة في اللجوء إلى الإقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الإقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغيير السياسات الإقتصادية وتخطبها من فلسفة إشتراكية إلى الليبرالية ومن الليبرالية إلى الإشتراكية أدى إلى فشل

¹ أياد حماد عبد، مرجع سابق ذكره، ص: 04.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 225.

³ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 36، 37.

الكثير من المشروعات، وقد اقترنت عملية الإقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الإستهلاك الشرقي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته. فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على إستيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركو على استيراد الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها.¹

4- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

5- الإهتمام بالصناعة على حساب الزراعة: أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة للإقتصاديات تلك الدول، والإهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية مما أدى اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.²

ثانيا/ الأسباب الخارجية

1- تدهور شروط التبادل التجاري: إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين السلع التي تصدرها بلدان العالم الثالث المدينة والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من البلدان المتقدمة، يعتبر أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة بلدان العالم الثالث. إن هذا التدهور يمثل في نسبة صادرات مجموعة بلدان العالم الثالث إلى أسعار السلع التي تستوردها من البلدان المتقدمة، ويؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على حالة ميزان المدفوعات لبلدان العالم الثالث المدينة، حيث يزيد عجز هذا الميزان، ومن ثم يزيد هذا الميل للإستدانة من ناحية أخرى ويؤدي أيضا إلى إضعاف قدرة البلدان على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية.³

2- إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة أعبائها الحقيقية: كان الإرتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة التي إقترضت بها مجموعة الدول المدينة دورا حاسما في تفاقم مشكلة الديون العالمية، حيث أدى هذا الإرتفاع إلى

¹ وليد عبد الرحمن صالح تحاميد، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² نفس المرجع، ص: 27.

³ حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل ومديونية بلدان العالم الثالث "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه الدولة، تخصص إقتصاد، قسم العلوم

الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2007، 2008، ص: 81.

زيادة المبالغ التي أصبحت تضطر هذه الدول لتخصيصها لدفع أعباء الديون في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك الدول للتدهور والتقلب، وكان من الطبيعي والحال أن تتكبد مجموعة البلاد المدينة مبالغ متزايدة عبر الزمن في بند خدمة مدفوعات فوائد ديونها الخارجية، وهكذا يمكن القول أن الإرتفاع الشديد الذي حدث في أسعار الفائدة الإسمية (خلال السبعينيات) وفي أسعار الفائدة الحقيقية (خلال الثمانينيات) قد أدى إلى تفاقم أزمة الديون العالمية، فقد وصلت أعباء الفوائد إلى مستوى خطير وأصبحت تتلعب نسباً كبيرة من موارد النقد الأجنبي بالبلاد المدينة. كما أن الفائدة التي كانت تقترض بها الدول المدينة تعتبر مرتفعة في حد ذاتها، ولا يحقق إستخدامها في هذه الدول النسبة التي إقتضت بها، حيث يشير الأستاذ أحمد هني إلى ذلك بقوله: " أما أسعار الفائدة أي ثمن القرض فكان في الفترة ما بين 1981 و 1986 دائماً فوق 11% ويعني هذا أن سداد عائد 11% في السنة يتطلب توظيف صناعي للمال يعود على الأقل بربحيته قدرها أكثر من 11% أي أنتاجية نادرة الوجود في العالم الثالث".¹

3- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية: منذ بداية الثمانينات أفرزت السياسات الإنكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الإقتصادي مصحوبة بالتضخم، أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية، وأدى إلى انخفاض حجم العملات الأجنبية فيها، ونظراً لاندماج معظم الدول النامية (ومنها الدول العربية) في النظام الإقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الإقتصادية لهذه البلدان.²

4- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام: أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول و المواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يدفع بالتالي إلى المزيد من الإستدانة الخارجية.³

المبحث الثاني: أزمة المديونية ووسائل معالجتها

تلجأ الدول النامية لرؤوس الأموال لتمويل التنمية فيها، وتلجأ للإستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، مع العلم يتم دفع الدين في المستقبل على شكل أقساط مع الفوائد، وقد أدى تكاليف خدمة الدين إلى وقوع

¹ نور الدين حامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدولة النامية، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر و التوزيع، عمان، ص: 64، 65.

² نور الدين هرمز، ابتهاج قابلي، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية غير النفطية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 05، 2012، ص: 126.

³ المرجع السابق نفسه.

الكثير من الدول في الفخ، مما جعل لها أثر كبير صعبة المعالجة.

المطلب الأول: مؤشرات المديونية الخارجية

هناك مؤشرات عديدة تعكس حجم عبء المديونية الخارجية للدول، وهذه المؤشرات ذات طابع إحصائي

بحث، يقيس كل على حسب دلالاته لبعض جوانب ضغط المديونية الخارجية. ومن أهم هذه المؤشرات:

1- مؤشر الدين إلى الصادرات: مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات، يمكن اعتباره مؤشر استدامة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الدائنين. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة فالبلدان التي تستخدم المديونية لغرض الإستثمار مع فترات إدارة طويلة، قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة، لكن مع ارتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الإستثمار، فإن هذه المديونية قد تنخفض لاحقاً، ويمكن أن يصحح هذا المؤشر باستخدام تدفق الصادرات بعد فترة الإدارة الطويلة.¹

2- مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لإرتباطه بمتغير هام جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل القوة الإقتصادية الرئيسية ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الديون الخارجية}}{\text{الناتج المحلي}}$$

وكلما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على ازدياد اعتماد البلد عن العالم الخارجي في تمويل الإستثمار والإنتاج والإستهلاك. وإذا كانت الديون تمثل حقوقاً للغير، فإن ارتفاع هذه النسبة إنما يعني ازدياد حقوق هذا "الغير" في الناتج الوطني الإجمالي.

وبالرغم من أهمية هذا المؤشر، إلا أنه قد لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدنية على تسديد ديونها على المدى البعيد، لأن ذلك يعتمد على طول المدة، شروط القرض، نوع ومقدار سعر الفائدة، وحصّة استهلاك المحلي الإجمالي.²

¹ بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص:15
² فريدة غزالي، نمذجة المديونية الخارجية (دراسة قياسية إقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات: 1970-2006)، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الإقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، 2013، ص:45

3- مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخيل الحكومية: هو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجارية بمخاطرة حيادية على المداخيل الجبائية للحكومة يقيس الإستدامة في البلدان ذات الإقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية. وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.¹

4- مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات: يطلق على هذا المؤشر معدل خدمة الدين، وهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الديون (الأقساط+ الفوائد) إلى إجمالي حصيللة الصادرات من السلع والخدمات، ودلالة هذا المؤشر بسيطة وواضحة فكلما ارتفع هذا المعدل ذل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية لأن معنى ذلك هو أن تلك المدفوعات تمتص جانبا مهما من حصيللة بعد الوفاء بهاذه المدفوعات بهته المدفوعات قليلا وربما لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية، مما يضع إقتصاد البلد المدين في موقف حرج.

إن الدائنين يهتمون بحساب هذا المعدل بإعتباره مؤشرا يدلهم على مدى قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية، كما أن حساب هذا المعدل بالنسبة للمدين يعد مؤشرا مهما لقياس مدى ضغط أعباء الديون على حصيللة صادرات البلد وتحديد مدى قدرته على الإسترداد، وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لإنخفاض غير متوقع للصادرات.²

5- مؤشر الإحتياطي إلى الديون القصيرة: مؤشر سيولة معرف على أساس مخزون الإحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية إلى مخزون الديون قصيرة الأجل.³

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن المديونية الخارجية

تتمثل آثار المديونية الخارجية فيما يلي:

1- إضعاف القدرة على الإسترداد: إن للمديونية الخارجية وأعباء خدمة الديون آثار سلبية على القدرة الذاتية للإسترداد، حيث تمتص جزء كبيرا من حصيللة الصادرات، واقتطاع جزء كبير منها ليوجه لخدمة الديون، فهناك علاقة متينة وقوية بين مستوى الإقتصاد الوطني وحجم الواردات من مختلف السلع والخدمات التي يستوردها بلد في لحظة زمنية معينة. كما لا يخفي أيضا أن ثمة علاقة موجودة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الإقتصادي، فمن ناحية توجد علاقة بين الإستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نظر الإعتماد هذا الإستهلاك على استيراد أنواع معينة من السلع الإستهلاكية التي ينتجها الإقتصادي القومي أصلا، أو ينتجها بكميات نقل عن

¹ خالد أحمية، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² نفس المرجع، ص: 79.

³ بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

حاجة الإستهلاك الداخلي (كالسلع الغذائية و الأدوية...)، ومن ناحية ثانية توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة، ثمة رابطة قوية توجد بين تنفيذ برامج الإستثمار التي يضعها الإقتصاد القومي وبين استيراد كثير من الآلات والماكينات والمعدات الإنتاجية الأخرى ومن هنا فإن طاقة أو قدرة الإقتصاد القومي على الإستيراد، هي متغير استراتيجي يحكم إلى حد بعيد، مستويات الإستهلاك والإنتاج والإستثمار، نظرا لإرتباط هذه المستويات الثلاثة بحدود معينة للإستيراد، ومن ثم فإنه لو تعرضت هذه الطاقة للضعف أو التغلب، فإنها تجد معها نتائج سيئة للإقتصاد القومي، وبخاصة إذا كان الميل للإستيراد كبيرا، وكان هيكل الواردات يضم طوائف هامة من السلع التي يصعب الإستغناء عنها.¹

ومن المعلوم أن القدرة الذاتية للإستيراد، تزداد بزيادة حصيله الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ونقص مبالغ خدمة الدين الخارجية ونقص عوائد الإستثمارات الأجنبية وانخفاض أسعار الواردات، ومنه فإن القدرة الذاتية للإستيراد تعتمد على مجموعة من المتغيرات والعوامل، والتي يمكن وضعها في العلاقة التالية:

$$Cm = [(X+F) - (D+P)] / B \dots\dots\dots$$

Cm: الطاقة الكلية للإستيراد.

X: حصيله الصادرات من السلع والخدمات.

F: مقدار إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها (قروض، مساعدات، هبات)

D: مدفوعات خدمة الديون.

P: تحويلات أرباح ودخول الإستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة إلى الخارج.

B: سعر الوحدة من الواردات.

وتشير هذه المعادلة إلى معنى بسيط للغاية، هو أن طاقة البلد المدين على الإستيراد، إنما تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (كما هو واضح من البسط)، وكذا بمستوى أسعار الواردات (كما هو واضح في المقام)، ومن الواضح أنه بمقدار ما يتعاضم البسط بالنسبة للمقام، تتعاضم هذه الطاقة، كما تشير إلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تمثل انتقاصا من طاقة البلد على الإستيراد ويمكن النظر إلى الطاقة الإستراتيجية الكلية للبلد (Cm)، على أنها تتكون من نوعين من الطاقة، النوع الأول يسمى بالطاقة الإستراتيجية الذاتية (Ms)، النوع الثاني يسمى بالطاقة الإستراتيجية المقترضة (Mf)، أي أن:

$$Cm = MS + MF \dots\dots\dots$$

¹ نور الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 68، 69.

فالطاقة الإستراتيجية الذاتية (Ms)، تمثل نسبة ماتموهه حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية بعد دفع خدمات الدين الخارجي من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها كالتالي:

$$Ms = [X - D] / M \dots\dots\dots$$

أما الطاقة الإستراتيجية المقترضة، فمثل ماتموهه القروض الأجنبية، المعونات، الهبات والإستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها بطريقة المتبقي كالتالي:

$$MF = Cm - Ms \dots\dots\dots -$$

ومهما يكن من أمر فإن الطاقة الإستراتيجية البلدان المدنية، قد تدهورت بصورة كبيرة، يفعل أزمة المديونية التي تعيشها كثير من هذه البلدان، فأعباء المديونية الخارجية أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادرات البلدان المدنية، الأمر الذي جعل المتبقي من تلك الحصيلة، بعد سداد خدمات المديونية غير كاف في بعض البلدان، حتى لضمان استرداد السلع الغذائية الضرورية لإطعام شعوبها.¹

2- إضعاف معدل الإذخار المحلي: غالبا مانجد أن رأس المال الأجنبي يعد مكملا لرأس المال المحلي لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية في الدول النامية، وبالتالي فإن زيادة الإستثمار سوف تزيد من الطلب على رأس المال الأجنبي وهذا بدوره له تأثير سلبي على الإذخار الحكومي، فزيادة الإقتراض الخارجي يعد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تراضي الإذخار الحكومي، وأن الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات، ودعم السلع الإستهلاكية والإنفاق الحربي وغيرها من العوامل الأخرى التي لها تأثير أقل على الإذخار الحكومي من تأثير تدفق النقد الأجنبي إلى الدول النامية. ويعتمد أثر خطورة رأس المال الأجنبي على معدل الإذخار المحلي على المقارنة بين التكلفة والعائد الذي يحققه للإقتصاد القومي بعد انتهاء فترة سداد القروض.²

3- تزايد العجز في ميزان المدفوعات: تعاني الدول النامية المدينة من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، ومن الصعب معرفة أسبابها، التي تتمثل في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الإقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ولهذا فإن العجز في موازين مدفوعات الدول النامية المدينة، يعبر عن الخلل الهيكلية الكامن في الإقتصاد النامي المعتمد على تصدير الخدمات، واسترداد السلع الرأسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الإقتصادية والتي غالبا ما تكون أسعارها عالية جدا مقارنة بأسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية. وكمثال على ذلك فإن الجزائر، إيران، فنزويلا، أندونيسيا، ونيجيريا، ورغم ارتفاع عائداتها النفطية عامي 1973 و1974 قد عادت مجددا ومنذ عام 1975

¹ عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية "أسباب وحلول"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 68، 69.

² طلال مجد بطانية، المديونية الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ص: 112.

للاقتراض الخارجي، نظرا للعجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يثبت أن وضعها كبلدان مدينة لم يتبدل نهائيا، وهذا رغم تدفق رأس المال المتأني من العائدات النفطية.¹

4- ارتفاع معدل التضخم: من النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول، واذي غالبا ما يعود إلى قلة مرونة عرض المنتجات في الأجل القصير، وارتفاع الميل الحدي للإستهلاك، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية.

وقد ذكرنا سابقا بأن الدول النامية، غالبا ماتلجأ إلى الإقتراض من الخارج لتمويل مشاريعها، حيث أن تنفيذ مثل هذه الأخيرة، يتطلب تمويلا محليا، والذي لا بد أن يكون من مصادر حقيقية وإلا فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخمية.²

5- أثر المديونية الخارجية في تزايد معدلات خدمة الديون: تزايد معدلات خدمة الديون في الإقتصاديات الناشئة يعبر على تزايد نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات ويستدل من تقارير البنك الدولي على أن هذه النسبة مرتفعة في كثير من الدول النامية، ومعدل خدمة الدين يصل في بعض البلدان مثل المغرب و سوريا إلى 25% من مداخلها، البرازيل 32% وفي مصر 45% وهناك عاما آخر يزيد من عبء خدمة الدين هو نسبة التضخم الداخلي الناتج عن التخفيضات المتلاحقة للعملة الوطنية نسبة إلى العملات التي حررت بها القروض الخارجية بحيث أن البلدان المدنية تتحمل كافة مخاطر الصرف وهذا يؤدي إلى تزايد عبء خدمة الدين، مما يجعلها في النهاية تضحي بموارد كان بإمكانها استغلالها أو استثمارها من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية.³

6- أثر المديونية الخارجية على احتياطات الدولية: أدى ارتفاع أعباء الديون الخارجية للدول النامية إلى زيادة الحاجة إلى تكوين احتياطات دولية لتلك البلاد، فعادة ماتسدد الدولة مدفوعات خدمة ديونها الخارجية عن طريق حصيلة الصادرات، ولكن قد تكون هناك فترات أو شهور معينة لا يكون لدى الدولة قدر كاف من هذه الحصيلة، ولهذا يجب أن يكون لدى الدولة قدر من الإحتياطات الدولية يمكنها من سداد مدفوعات ديونها الخارجية. يؤثر هيكل الديون الخارجية من حيث العملات الأجنبية على نصيب الوزن النسبي لهذه العملات في هيكل الإحتياطات الدولية، لأنه غالبا مايسدد البلد المقترض بنفس العملة التي اقترض بها، كما يؤثر أيضا هيكل الدين الخارجي من حيث مصدر القرض - أي من حيث كونها قروض طويلة أو قصيرة الأجل - على مستوى

¹ فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وآثارها على التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي للأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017، 2018، ص:ص: 108، 109.

² عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص:ص: 94، 95.

³ محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للإقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 06، 2012، ص: 77.

الإحتياطات الدولية. حيث تستدعي القروض قصيرة الأجل مثلا خدمة مستمرة على مدار السنة مما يحتم وجود رصيد كافي من الإحتياطات الدولية.

ويعتبر مؤشر الإحتياطات الدولية من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها البنوك وأسواق النقد الدولية لقياس درجة المخاطرة أو الثقة الإئتمانية للبلد المقترض ولقد أدى تدهور هذا المؤشر لبعض البلاد النامية إلى تقليل فرص الإقتراض الأجنبي أمامها.¹

7- تزايد المديونية الخارجية كمصدر تحويل معاكس للموارد: عند مقارنة أعباء خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدول النامية ، ومن بينها الجزائر للجهات والهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة، التي تقوم هذه الجهات بتقديمها إلى الدول النامية، فإن ما تدفعه هذه الأخيرة لخدمة أعباء ديونها الخارجية، سوف يزيد على ماتحصل عليه من قروض جديدة، بمعنى أن هناك حالة انتقال عكسي للموارد من الدول الدائنة له " فحجم الدين يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف حتى ولولم يقترض البلد من جديد حيث وابتداءا من عام 1978 لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في العالم النامي، إذ ولأول مرة أخذت الدفعات السنوية لخدمة الدين (الأقساط+ الفوائد) تتجاوز الديون نفسها، ووصلت الفجوة إلى ذروتها عام 1982، حيث بلغت القروض الممنوحة للدول النامية ما مقداره 50مليار دولار، في حين كان عليها أن تدفع 105 مليار دولار كخدمات ديون.²

8- المديونية الخارجية مصدر تبعية في الدول النامية: إن تزايد حدة المديونية الخارجية في عدد من الدول النامية قد أعطى الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية الحق في أن تتدخل في شؤونها الداخلية وتمس سيادتها، وتهدد استقلالها السياسي والإقتصادي وتقرض الشروط التي تراها مناسبة من وجهة نظرها لا يجاد حالة الإستقرار والتوازن المطلوب لضمان شديد هذه الديون. كما أن البلدان الدائنة تسعى جاهدة لممارسة مراقبتها على الإدارة الإقتصادية للبلدان المدينة بواسطة منظماتها القومية للتسليف وبواسطة المنظمات الدولية حيث لها بصورة عامة تأثير غالب، ويؤدي هذا إلى الحد من حرية الحكومات في تغيير سياستها الإقتصادية الداخلية، ويزيد من تبعيتها الخارجية.³

المطلب الثالث: حلول معالجة أزمة المديونية الخارجية

لقد أثرت أزمة المديونية الخارجية بصفة كبيرة على اقتصاديات الدول النامية التي عرفت تراجعا ملحوظا في معدلات النمو والتنمية وخاصة بعد أوت 1982. كل ذلك مع مشكلته مسألة المديونية من خطوة على النظام

¹ فريدة عزازي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 41، 42.

² فتيحة بن صابر، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

³ نور الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 73، 74.

الإقتصادي العالمي، فقد تحولت هذه المسألة من قضية إقتصادية فنية بحثة، إلى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها.

لقد قامت العديد من الدول والهيئات وبعض الإقتصاديين باقتراح بعض الحلول التي اعتقدوا بأنها وسيلة للتخفيف من المشكلة، والتي سنوجزها فيما يلي:

أولاً/ الحلول المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة:¹

إن الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة من أجل ضمان تسديد الديون، ليس مساعدة الدول الدائنة للدول المدينة للخروج من أزمتها وتخليها، وإنما نتيجة لقلقها وخوفها من عدم حصولها على مستحققاتها.

1- خطة بيكر: في عام 1985، اقترح وزير المالية الأمريكية "جيمس بيكر" خطة للدول النامية للخروج من مشكلة المديونية الخارجية، وكان مقترحاته كالتالي:

- إن الدول النامية قادرة على الخروج من مشكلة ديونها الخارجية، إذا ما قامت المصارف التجارية والدائنة والمنظمات الدولية بتقديم الدعم والمساعدات والقروض الجديدة لها، كي تستطيع مواصلة عملية التنمية. ولهذا السبب، طلب الوزير من المصارف التجارية والمنظمات الدولية تقديم القروض الجديدة للدول النامية عالية المديونية، وعددها 15 دولة، وأغلبها من دول أمريكا اللاتينية.

- يشترط الإذعان من جانب تلك الدول النامية، التي وافقت وتعهدت بتنفيذ برامج الصندوق والبنك الدوليين، وبقيت خطة بيكر نافذة المفعول، حتى نهاية عام 1988 واتخذتها اغلب الدول الدائنة كأساس لمعاملتها المالية مع الدول المدينة وألغت جميع المقترحات الأخرى الخاصة بالتنازل وإسقاط الديون.

أما الانتقادات التي وجهت إلى خطة بيكر، فيمكن تلخيصها كالآتي:

- إن المنظمات الدولية ليس لديها من الموارد المالية ما يكفي لتمويل الإحتياجات الجديدة للدول المدينة. كما أن المصارف التجارية ليس لديها الرغبة في تقديم قروض جديدة إلى دول غير مستقرة وتواجه المصاعب إقتصادية مزمنة، إنها بالعكس تحاول التنصل عن دفع إلتزاماتها قبل الغير والقروض الوحيدة التي تعتبر ملزمة بدفعها، هي القروض المنفق عليها كجزء من إعادة الجدولة لديون سابقة، أو توقف خطر إعلان الإفلاس وعجز المدين عن التسديد.

- ركزت خطة بيكر جل إهتماماتها على عدد محدد من الدول النامية ثقيلة المديونية وأغلبها من أمريكا اللاتينية ومدينة الى الحكومة والمؤسسات الأمريكية.

¹ فتحة بن صابر، مرجع سبق ذكره، ص: 229، 230.

- إن شرط تبني برنامج الإصلاح الإقتصادي، التي يصعب على أغلب الدول النامية تنفيذها، يمكن أن يكون عقبة أمام نجاح خطة بيكر في النهاية.

2- خطة بيل برادلي: بناء على الإنتقادات التي تشهدها مشروع بيكر والذي أدى به إلى الفشل إنتبه السيناتور "بيل برادلي" إلى ضرورة تخفيف أعباء المديونية الخارجية عن الدول النامية، ولذلك تقدم بمقترحات لمواجهتها ومن بينها:

- ضرورة تخفيف أعباء المديونية الخارجية للدول النامية، والدعوة إلى خفض أسعار الفائدة وشطب نسبة من هذه الديون قدرها ثلاثة 3% من حجم الدين الأصلي

- قيام الدول الصناعية بتقديم 30 مليار دولار سنويا، كقروض جديدة للدول المدينة.

إلتزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدعم الحكومي.

وبالرغم من أن مشروع برادلي ميزته العديد من العناصر الإيجابية الغير الموجودة في مشروع بيكر وهي محدودية البلدان المعنية بالمساعدة، ذلك أن مشروع برادلي لم يشترط هذا العدد كما جاء في ثناياه الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية، غير أن هذا المشروع ظل عاجزا عن إدراك طبيعة الأزمة التي تعاني منها الدول المدينة، فقد اشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، وهي التي أكدت الأحداث والوقائع فشلها في معظم الدول التي طبقتها وأدت إلى نتائج عكس ما كان مرجوا منها.

3- خطة مايازاوا: والتي جاءت في اكتوبر 1988 حيث قدم مايازاوا وزير المالية الياباني آنذاك خطة تشمل ما يلي:¹

- على البلدان المدينة أن تقوم بتحويل جزء من ديونها الى سندات مع ضمان أصل الدين عن طريق حق إمتياز على احتياطات صرفها.

- عليها إعادة جدولة بقية الديون مع فترات عفو تصل إلى خمس سنوات، يمكن خلالها تخفيض مدفوعات الفائدة أو وقفها أو الإعفاء منها.

- وأخيرا تزيد الهيئات سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف من إقتراضها للبلدان التي اتخذت الخطوتين الأوليتين.

4- إتفاق تورنتو: بمناسبة انعقاد قمة الدول الصناعية السبعة في جوان 1988 بتورنتو، تم طرح عدة مبادرات للتخفيف من المديونية للبلدان الأكثر وفقرا والتي كانت معظمها إن لم نقل كلها بإفريقيا، وقد تم تبني الأفكار

¹ فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

المتفق عليها في هذه القمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإجتماع السنوي ببرلين في سبتمبر 1988، وتمثلت هذه الإجراءات في:

- إلغاء 30% من الأقساط لخدمة الديون المستحقة مع إعادة جدولة الباقي.

- تمديد آجال الإستحقاق الحالية.

- تخفيض معدلات الفائدة إلى مستوى أقل من معدلات السوق.

وفي ماي 1989 ألغت فرنسا بلا قيد ولا شرط لكامل ديونها العامة ل 35 دولة إفريقية ذات الدخل الضعيف،

كما قامت دول ألمانيا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء الديون العامة الثنائية منذ 1989.¹

5- **خطة صندوق النقد والبنك الدوليين:** خلال السنوات 1987 و 1988 قامت المنظمات الدولية متعددة

الأطراف بعرض مقترحاتها الجديدة لدعم وتعظيم خطة قمة تورنتو. فقد قام البنك الدولي لتقديم برنامج

المساعدات الخاصة (special program of assistance) وذلك بتوحيد ودمج مساعدات البنك الدولي مع

المساعدات التي تقدمها الحكومات المانحة حسب إتفاقيات ثنائية. تدعو إستراتيجية مساعدات البنك الدولي في

البلدان المثقلة بالديون إلى:

- زيادة الدعم المالي لبرنامج التكيف الهيكلي، ومضاعفة الحوار من أجل إجراء التغييرات الهيكلية والسياسية

اللازمة.

- مواصلة تمويل الإستثمارات وإعادة هيكلتها، فضلا عن توسيع الطاقات الإنتاجية وتحسين إدارة إقتصاديات

الدول المدينة.

- مواصلة الحوار مع البلدان الدائنة، من أجل زيادة المساعدة في تعبئة الدعم الرسميين والتجاربيين.

- ضرورة إستعاده القدرة الإئتمانية واستئناف النمو الإقتصادي المتواصل بمعدلات تتراوح ما بين 4 - 5%

سنويا.

وقام صندوق النقد الدولي من جهته بإنشاء تسهيلات جديدة، أطلق عليها إسم التسهيلات الموسعة للتصحيح

الهيكلية (Enhanced structural adjustment facility)، بهذا في توفير القروض الميسرة للدول الفقيرة

المنفذة لبرنامج التصحيحية.²

6- **خطة متيران:** إقترح الرئيس الفرنسي الراحل إنشاء صندوق خاص يسير من طرف صندوق النقد الدولي

لصالح الدول المدينة ذات الدخل المتوسط، يعمل هذا الصندوق على تخفيض الأعباء المالية للدول النامية مع

¹ نور الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 279، 298.

ضمان تسديد الفوائد المترتبة على بعض القروض التجارية التي تم تحويلها إلى سندات للبنوك التي توافق على تخفيض ديون البلدان المدينة وإعادة جدوايتها. كما اقترح الرئيس الفرنسي إصدار حقوق سحب خاصة جديدة لتمويل هذا الصندوق، مع وضع الحصص من هذه الحقوق الموجهة للدول الصناعية تحت تصرف الدول المدينة.¹

7- خطة غورباتشوف: في نهاية 1988 أعلن رئيس السوفيياتي غورباتشوف أمام هيئة الأمم المتحدة بأن دولته عازمة على التنازل عن مستحقاتها في ذمة الدول النامية الفقيرة، وإعادة جدولتها وتأجيل الدفع إلى فترة 100 سنة قادمة.²

8- مشروع برادي: كان مشروع برادي نسبة إلى نيكوليس برادي خليفة بيكر في وزارة الخزانة الأمريكية في عام 1989 يمثل المحاولة الثانية، حاول المشروع تلاقي المآخذ التي وجهت إلى مشروع بيكر إذ نص على قيام البنوك بتقديم قروض جديدة إلى الدول المدينة، كما اقترح إجراء تخفيض على حجم المديونية القديمة، إلا أنه كان يسير ببطء، كما قوبل بمعارضة البنوك في تقديم القروض الجديدة. وفي يناير 1990 بدأت كوستاريكا والمكسيك والفلبين التفاوض على تخفيض حجم القروض وأعبائها مع البنوك التجارية وتبعها في عام 1990/1991 مجموعة من الدول الأخرى.³

ثانيا/ الحلول المقترحة من طرف الدول النامية المدينة:

قامت الدول المدينة بتقديم جملة من الحلول والتصورات التي ترى فيها حلا مناسباً لأزمة المديونية الخارجية نستعرضها في ما يلي:

1- مقترح كوبا (التوقف عن سداد الديون): إن الرئيس الكوبي فيدال كاسترو هو أول من نادى بهذا المقترح حيث أشار إلى جميع الأوضاع الإقتصادية الدولية العامة هي موضوعاً لخدمة مصالح الدول المتقدمة وخدمة مصلحة الدول النامية وأن الحلول المطروحة للتخلص من المديونية العالمية هي حلول وهمية مؤقتة كما أكد "كاسترو" باستحالة سداد الديون من الناحية الإقتصادية والأخلاقية. فمن الناحية الإقتصادية كانت متطلبات خدمة الديون أكبر من إمكانيات وظروف الدول النامية، لذا فإن الإستمرار بالدفع سيلحق ضرراً كبيراً في إقتصاديات هذه الدول ويؤثر على مستويات معيشة سكانها، فضلاً عن المشاكل والضغط السياسي الناجمة عنها، أما من الناحية الاخلاقية فقد أشار كاسترو وبأن توقف الدول النامية في سداد ديونها لا يمكن اعتباره

¹ يوسف مسعدوي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

² فريدة عزازي، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،

2000، ص، ص: 250، 251.

عملا غير أخلاقيا معززا ذلك بقوله أن الدول المتقدمة بنت ثروتها من خلال نهب ثروات الدول النامية أيام السيطرة الإستعمارية وأن المبالغ المنهوبة في تلك الفترة هي أضعاف الديون التي ينادي بها وهو يدعو إلى توقف الدول النامية عن دفعها. لكن هذا المقترح يشوبه الكثير من نقاط الضعف لأن التوقف عن السداد سوف يوقع الدول النامية في مشاكل كثيرة، تكون حصيلتها زيادة التبعية وتخلف هذه الدول وعدم استقرارها إقتصاديا وتعرضها إلى ضغوط سياسية واقتصادية.¹

2- إعلان قرطاج: وقعت 11 دولة من أمريكا اللاتينية من خلال الاجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984 و 1985 على الإعلان التي تتضمن ما يلي:²

- هناك مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين عن تقاوم مشكلة المديونية الخارجية، الذي نبع من التغيرات الحادة في شروط الإقتراض ولهذا فان أي مقترحات تتخذ بشأن حل هذه الأزمة، يجب أن يتحمل عبثها الدائنون والمدينون على حد سواء.

- في الوقت الذي تتعهد فيه دول أمريكا اللاتينية بدفع أعباء التزاماتها الخارجية، تستعمل في نفس الوقت على تحقيق الشروط الكفيلة بتحقيق التنمية والتقدم الإجتماعي لشعوبها، وهو ما يدحض كل الإدعاءات التي راجت عشية عقد إعلان قرطاج، بأن الهدف منه يكمن في تخلي دول أمريكا اللاتينية عن تعهداتها الخارجية.

- إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، وإنما ترتبط كذلك بأوضاع الإقتصاد العالمي، كما أن لها نتائج سياسية واجتماعية، ولذا كان من الواجب إجراء حوار سياسي على مستوى دولي بين الحكومات المعنية وبشكل عاجل حتى يمكن إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة.

- ضرورة إحداث خفض ملحوظ في أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية في أسواق النقد الدولية.

- ضرورة تحقيق شروط عمليات إعادة الجدولة وجعل خدمة الدين في حدود معقولة تتناسب، والدخل الناشئ عند التصدير.

- زيادة موارد صندوق النقد والبنك الدوليين، وإضفاء نوع من المرونة و التسهيل في تعاملهما مع الدول النامية.

- تخفيف شروط صندوق النقد الدولي، وزيادة قروضه غير المشروطة للدول النامية.

- تحسين شروط التبادل التجاري والسماح بدخول صادرات الدول النامية المدينة إلى أسواق البلدان الدائنة، والتخفيف من نزعة الحماية، والعمل على استقرار أسعار الصادرات عند مستويات معقولة.

¹ طلال محمد بطانية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 116، 117.

² عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 134، 135.

هذا وقد قررت الدول المتوقعة على إعلان قرطاج تكوين آلية في عمليات التشاور والتبادل الرأي والمتابعة بين دول القارة، وفتح الباب لدخول أي دولة من دول أمريكا اللاتينية في هذه العمليات.

3- قمة أكابولكو: في شهر نوفمبر 1987، اجتمعت ثمانية دول أمريكا اللاتينية بمدينة أكابو بولكو بالمكسيك، وذلك من أجل تحليل المشاكل الاقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالأزمة المالية، وبهذا الصدد أكد جميع المشاركين في القمة على الربط بين أزمة المديونية تلخارجية وحتمية التنمية الإقتصادية لبلد أنهم وبالتالي طالبو بضرورة مايلي:

- طلب المساعدة من الدول الدائنة من أجل تحقيق برامج التنمية.

- ضرورة خفض أسعار الفائدة.

- مراجعة سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.¹

4- مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الإنحياز: تم طرح مجموعة من المقترحات في مؤتمر القمة الإفريقية الذي عقد في أديس بابا في تموز عام 1986، ومن بين هذه المقترحات مايلي:

- وضع حلول معقولة لخدمة الدين.

- أن تكون مشكلة الديون مشكلة مشتركة بين الدول الدائنة و المدينة.

- إحداث تغييرات في شروط صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض والمساعدات المالية.

- تقليل أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.

- رفع الحواجز الجمركية عن صادرات الدول النامية للوصول إلى أسواق الدول الدائنة.

- الإستمرار في عملية التنمية عند تسديد القروض.

- رفع القروض التي تقدم للبلدان النامية.

معاملة الدول الإفريقية معاملة خاصة بسبب ظروفها الصعبة.

- لا بد من وجود آليات تكفل مساعدة الدول المدينة.²

5- إعادة الجدولة: إعادة الجدولة هي إتفاق ما بين البلد الدائن والمدين، يرمي إلى تغيير آجال إستحقاق أقساط سداد الأموال المقترضة لفترة محددة هي في الغالب سنة وبشروط جديدة.

وتستند إعادة الجدولة إلى برنامج للتعديل الهيكلي يتم إعداده بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي ويطبق تحت إشرافه، وهذا ما يؤهل صندوق النقد الدولي لمنح علامته لبرنامج يفترض أنه يحقق التوازن في ميزان المدفوعات

¹ فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

² طلال مجد بطانية، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

على المدى المتوسط وحينئذ يطمئن الدائنون بخصوص استيراد مستحققاتهم على أساس الرزنامة الجديدة التي يحددها نادي باريس بالنسبة للديون العمومية، ونادي لندن بالنسبة للديون غير المضمونة للبنوك التجارية.

ثالثاً/ الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية:

طرحت في الآونة الأخيرة وسائل وأدوات لإعادة هيكلة الديون الخارجية وقد تضمنت تلك الآليات شروطاً تنطوي على مجموعة من الخيارات لتخفيض الديون.

1- مقايضة الدين الخارجي بالأسهم (debit equity swap): هو عملية إستبدال حقوق مصرفية بأصول ثابتة أو حقوق ملكية على شكل أسهم، تاجاً الدولة المدينة إلى هذه التقنية بهدف تخفيض الديون الخارجية، وتتم العملية بعد بيع البنك الدائن لحقوق ملكيته بسعر غلبا ما يكون أقل من القيمة الإسمية للإصدار. ويتم إستبدال هذه الحقوق بعملة وطنية للبلد المدين أو أوراق مساهمو في مؤسسات.¹

2- مقايضة الدين الخارجي بالسندات: يتم من خلال هذه الطريقة مبادلة الديون الحالية مقابل سندات بمبلغ أصلي مخفض (مبادلات خصم) أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقررة سلفاً، يتم تحويل قروض البلدان المدينة إلى أوراق مالية تعاد جدولتها بسهولة أقل وترتهن بحسابات ضمان إضافية، وتستعمل في كثير من الأحيان بمساعدة من الدائنين الرسميين ضماناً لتسديد أصل الدين أو جزء منه.²

3- مشاركة المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول النامية: وحسب هذا الأسلوب تستطيع الدول المدينة تخفيض أعباء ديونها الخارجية عن طريق السماح للدائنين بالمشاركة في ملكية الأصول الإنتاجية التي يمتلكها ضمن القطاع العام، وهذا يؤدي إلى تقليل العجز في هذه الدول ويقلل من حاجتها للإستدانة من الخارج.³

4- مقايضة الدين بدين آخر: ويستخدم هذا النموذج من المقايضة بقيام الدائنين باستبدال دين بلد ما بدين بلد آخر عنده قدرة أفضل على السداد وهذا يقلل من المخاطرة.⁴

5- مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية: مثل التعليم والرعاية الصحية والإصلاحات البيئية، ولقد صاحب عمليات تحويل الدين إلى أسهم وسندات وما شابه بذلك من وسائل مقايضة أخرى، تمثلت بمقايضة الديون الخارجية بإصلاحات بيئية أو تعليمية. وتتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي الذي يحول لاحقاً إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالباً ما تقوم البنوك

¹ فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

² حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 197.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص: 232.

⁴ نفس المرجع، ص: 232.

التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية، حيث تؤثر على عناصر الإتفاق في البلد المدين من خلال:

- إعادة شراء الديون بواسطة مؤسسة خيرية، ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين.
- النفقات المتكررة التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين والتي تحول من قبل البنوك.¹

المبحث الثالث: ماهية المديونية الخارجية للدول العربية

لقد شهد منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تطورات بارزة في ظاهرة المديونية الخارجية للدول العربية، حيث جعلت منها واحدة من أعقد القضايا المطروحة على الساحة الإقتصادية العربية، نتيجة لتزايد حجم الديون الخارجية وبمعدلات مرتفعة نتيجة عدة أسباب أدت لإشتداد حدة تأثير الأقطار العربية بشكل رئيسي بقضية المديونية الخارجية.

المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية العربية

لقد بدأت الديون الخارجية الديون الخارجية بدافع الحصول على رؤوس الأموال للتنمية وتطوير الإقتصاد الوطني أمام عجز المدخرات المحلية للدول العربية عن تلبية ما تحتاج إليه عملية التنمية من أموال لتحقيقها وتطويرها واستمرارها، لجأت هذه الدول للإستدانة والإقتراض.

إن التوجه غير السليم وعدم وجود الرؤية الواضحة لتحقيق هذا الهدف ساهم في زيادة الحاجة للإستدانة و الإقتراض ولاسيما عدم وضوح الرؤية حول مجالات وحدود الإستخدامات الرشيدة للقروض وغياب الأسس والمعايير التي تحدد بموجبها الدول المدينة قدرتها على تسديد ديونها والفوائد المستحقة عليها، وهو الأمر الذي أجبر هذه الدول على تخصيص جزء كبير من مواردها المالية الوطنية لخدمة ديونها. وأمام هذه المشاكل الكبيرة أصبح من شبه المستحيل سداد أقساط ديونها وسداد فوائدها في مواعيدها مما دفعها إلى الإقتراض من جديد، ولكن هذه المرة لا للدفع عجلة التنمية بل لسداد ديونها القديمة. وعند هذا الوضع اضطرت العديد من الدول العربية التي تنقلها الديون إلى تقديم تنازلات وتسهيلات سياسية وإقتصادية وأحيانا عسكرية وأمنية تتناسب مع توجهات واستراتيجيات الدول الدائنة، بل إن تقاوم الأزمة في عدد من الدول دفعها إلى اللجوء إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية الأمر الذي جعلها تحت ضغط الدول الدائنة وتدخل المنظمات الدولية في شؤونها الداخلية والمساس بسيادتها.²

¹ محمود شهاب مجدي، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص، ص: 392، 393.

² فضيلة جنوحات، الديون الخارجية العربية وموقعها النسبي من مديونية البلدان النامية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، ص، ص: 164-165.

المطلب الثاني: أسباب المديونية الخارجية العربية

من النتائج المباشرة لإستمرار العجز في موازين المدفوعات العربية نمو المديونية العامة للدولة وتفاقمها وخاصة مديونيتها الخارجية، لقد وقعت أغلب الدول العربية في الحلقة المفرغة للمديونية، فاستمرار العجز في موازين المدفوعات العربية يقود إلى مزيد من الإستدانة ومما لاشك فيه أن هناك عوامل خاصة عديدة ساهمت بصورة مباشرة في استمرار نمو المديونية العربية وتفاقمها، من هذه الأسباب يمكن الوقوف على العوامل التالية:¹

1- تمويل عوامل التنمية عن طريق الإستدانة من الخارج وخصوصا استيراد التكنولوجيا المتقدمة، وبراءات الإختراع، ومستلزمات تشغيل المنشآت الإقتصادية الحديثة.

2- الخلل في السياسات الإستثمارية المتبعة، وسوء إدارة الإستثمارات الممولة عن طريق القروض الخارجية، فبدلا من التركيز على تنمية قوى الإنتاج المحلية والتصنيع وتصدير السلع الجاهزة، كما فعلت الدول المتقدمة، لجأت الدول العربية إلى استيراد السلع الرأسمالية الجاهزة بأسعار عالية وتصدير المواد الخام بأسعار منخفضة.

1- فساد الأجهزة الحكومية ونمو ظاهرة الإستهلاك الترفي شجع كثيرا على نهب الإقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج.

2- انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية مقابل تزايد معدلات الفائدة على القروض الخارجية.

3- استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية أو مع الخارج وكذلك في الصراعات الداخلية وتلبية متطلبات الإستهلاك الأمني وخصوصا شراء الأسلحة التي لم تؤد خلال أكثر من نصف قرن إلا إلى مزيد من التدهور الأمني وعدم الإستقرار الخارجي والداخلي.

4- تشير المعطيات أن الدول العربية قد استوردت أسلحة خلال الفترة من عام 1978 إلى عام 1988 بقيمة 14% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وأن أغلب صفقات شراء الأسلحة قد تم تمويلها عن طريق القروض الخارجية.

المطلب الثالث: آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول العربية

لقد بدا واضحا تأثر بعض الأقطار العربية بشكل رئيسي بقضية المديونية الخارجية، لذلك سنحاول أن نستعرضها فيما يلي:²

¹ منذر خدام، المديونية العربية: قيود ومحاولات انفكاك، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم البيولوجية، المجلد 29 العدد 04، 2007، ص:ص: 25-26.

² جميل طاهر، أزمة الديون الخارجية وآثارها على الإقتصاديات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية، العدد 03، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة قطر، ص:ص: 187-193.

1- أثر الديون الخارجية على موازين مدفوعات الدول العربية: تعاني الدول العربية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها حيث استمر ميزان المدفوعات في التدهور خلال السنوات الأخيرة بما فيها الدول النفطية حيث تحول الموقف الكلي لموازين مدفوعاتها من فائض بلغ 16 بليون دولار عام 1980 إلى عجز بلغ 3.5 بليون دولار عام 1984 ومن ثم عجز يقدر ب 9.32 بليون دولار عام 1986، ويرجع السبب في تدهور الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض أسعار النفط وما صاحبه من انخفاض ملحوظ في فائض موازين الدول النفطية التجارية. فقد تحول الوضع في موازين الحساب الجاري من فائض بقيمة 54 بليون دولار 1980 إلى عجز بقيمة 10.34 بليون دولار عام 1984 ومن ثم إلى عجز بقيمة 9.82 بليون دولار عام 1986، لاشك أن موازين مدفوعات الدول العربية الغير النفطية لاتزال تعاني بصفة عامة من اختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين التجارية والجارية، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار البحث عن مصادر للتمويل وإلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء العجز. وتلعب التحويلات الخاصة والرسمية إلى دول هذه المجموعة (غير النفطية) دوراً رئيسياً في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات بينما تجري تغطية الجزء الآخر بواسطة الإستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية مما قاد إلى تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول وتعاضم عبء خدمتها مما أدى إلى زيادة الضغوط على موازين المدفوعات.

2- أثر الديون الخارجية على قدرة الدول العربية على الإسترداد: لاشك أن خدمة الديون الخارجية تستنزف جزءاً هاماً من حصيله صادرات الدول العربية السنوية حيث بلغت نسبة خدمة الدين للصادرات حوالي 13.4% عام 1986 مما يعني أن جزءاً مهماً من حصيله الصادرات يدفع للدول المدينة على شكل أقساط وفوائد على الديون الخارجية العربية، حصيله الصادرات من جهة أخرى، تؤثر وبشكا رئيسي على قدرة الدول على الإسترداد والذي يؤثر بدوره على مستويات الإستهلاك و الإستثمار لهذا كلما تزايد حجم المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية، كلما انخفضت موارد الدول المتاحة من النقد الأجنبي لتمويل وارداتها، بمعنى آخر فإن الموارد المتاحة للدول العربية تعتمد على دخل هذه الدول من العملات الأجنبية كحصيله لصادراتها من السلع والخدمات بعد دفع الإلتزامات الخارجية المستحقة من جهة وعلى القدرة الشرائية لوحدة الصادرات مع السوق العالمي من جهة ثانية، يمكن قياس قدرة الدول على الإسترداد من خلال المعادلة:

$$\frac{\text{الصادرات - (خدمة الدين + تحويلات الأرباح)}}{\text{متوسط سعر الواردات}} = \text{القدرة الذاتية على الإسترداد}$$

وهذا يعني أنه كلما زادت أعباء خدمة الديون كلما انخفضت القدرة الذاتية على الإسترداد، بمعنى آخر كلما زاد حجم الفوائد والأقساط التي تدفع للدول المدينة كلما انخفضت المبالغ المتبقية من حصيللة الصادرات التي تخصص للواردات، لونظرنا إلى قدرة الدول العربية على الـ'سترد بناء على هذا التصور لوجدنا أنها انخفضت من 17.96 بليون دولار عام 1982 إلى 11 بليون عام 1985 ومن ثم 7.11 بليون دولار عام 1986، لاشك أن قدرة الدول العربية على الإسترداد قد ضعفت نتيجة لتدهور معدلات التبادل الدولي حيث كلفها هذا التدهور حوالي 23 بليون دولار على هيئة انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1981-1987. وكما نعلم فإن تدهور شروط التجارة ما هو إلا مزيج من انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات للدول العربية بما يزيد عن 31 بليون دولار في الوقت الذي كلف ارتفاع أسعار الواردات الدول العربية ما يزيد عن 9 بليون دولار خلال الفترة نفسها.

3- أثر الديون الخارجية على الإحتياطيات الدولية للدول العربية: لا شك أن زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية العربية بهذا الشكل مع انخفاض حصيللة الصادرات أو بالأحرى النقد الأجنبي أدى إلى انخفاض حجم الإحتياطيات الدولية للدول العربية. لقد انخفضت الإحتياطيات الدولية للدول العربية خلال عام 1986 بنسبة 16.4% مقارنة بعام 1985 نتيجة لإنخفاض احتياطات السعودية بنسبة 26.7%.

والجزائر بنسبة 41% يعكس انخفاض الإحتياطيات الخارجية للدول العربية خلال عام 1986 ضعف أداء موازين المدفوعات، مثلا بالنسبة للدول النفطية انخفضت نسبة الإحتياطيات الدولية للواردات من 86% عام 1985 إلى 82% عام 1986، بالنسبة للدول الغير النفطية فقد بلغت نسبة الإحتياطيات إلى الواردات حوالي 13% مما يعني أنه لدى دول هذه المجموعة من الإحتياطيات الخارجية خلال عام 1986 ما يكفي لتغطية واردات 47 يوم فقط.

لقد زادت نسبة خدمة الديون الخارجية إلى الإحتياطيات الخارجية في الدول العربية مجتمعة من 3.7% عام 1975 زمن ثم إلى 16% عام 1982 ومن ثم إلى 22.9% عام 1987، مما يشكل عبئا على النقد الأجنبي للدول العربية الذي يعتبر إلى حد ما نادرا، لهذا فإن أعباء خدمة الديون الخارجية (أقساط+ فوائد) تؤدي إلى تخفيض الإحتياطيات الخارجية للدول العربية مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض من نسبة الإحتياطيات الخارجية للواردات ومن ثم إلى إضعاف قدرة هذه الدول على الإسترداد سواء من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية ومن ثم التأثير على النشاط الإقتصادي للدول المدينة.

خلاصة الفصل:

إن أزمة المديونية الخارجية في أغلب البلدان النامية هي أزمة غير دائمة إنما يعود سببها إلى وضع مؤقت

لسداد ديونه الخارجية. من خلال هذا الفصل تطرقنا لمفهوم المديونية والأسباب التي أدت لتفاقمها للدول النامية والعربية والآثار الإقتصادية التي تتجم على القروض مع أهم حلول معالجة لها. وفي الفصل الموالي سوف نحاول دراسة الوضعية الإقتصادية لعينة من الدول العربية النفطية التي لجأت إلى المديونية الخارجية من جراء أزمة 2014.

الفصل الثالث: تأثير الأزمة النفطية على مستوى الدين الخارجي

لقطر، السعودية والعراق

المبحث الأول: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في

الإقتصاد القطري

المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في

الإقتصاد السعودي

المبحث الثالث: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في

الإقتصاد العراقي

تمهيد

بعد التطرق إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، يأتي هذا الفصل كتدعيم للنتائج النظرية، حيث سنقوم بدراسة تحليلية الهدف منها هو التعرف على أثر انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على المديونية الخارجية في كل من دولة قطر، السعودية والعراق، من خلال مقارنة اقتصاد هذه الدول قبل أزمة 2014 وبعدها. وسنتطرق في هذا الفصل إلى مقارنة وتحليل النتائج من خلال ثلاث مباحث وهم: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد القطري، والاقتصاد السعودي والاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد القطري

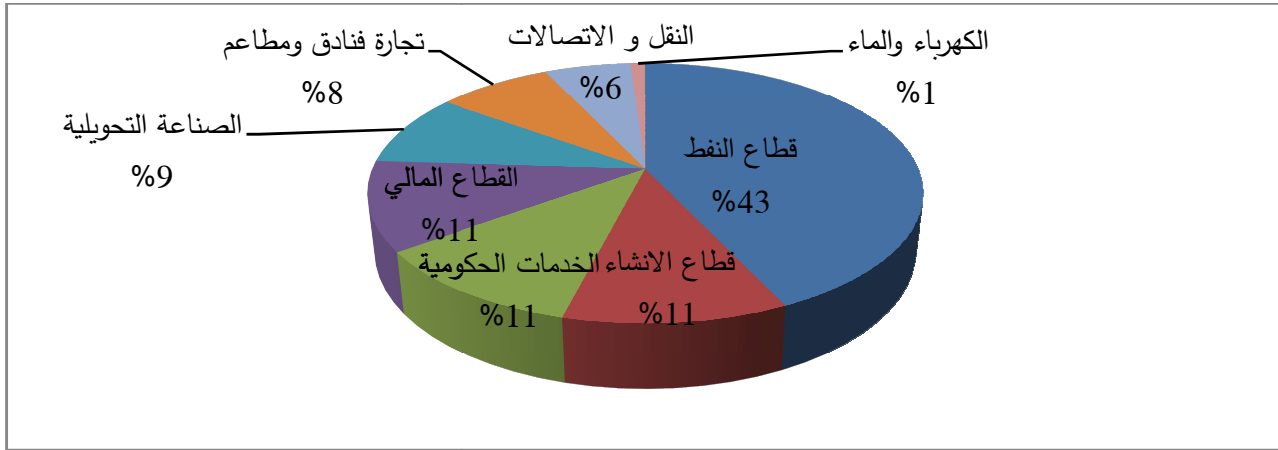
في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم القطاعات الاقتصادية لقطر وتحليل أثر انهيار أسعار النفط بعد سنة 2014 ومعرفة أسباب لجوئها للمديونية الخارجية.

المطلب الأول: لمحة عامة حول اقتصاد قطر قبل سنة 2014

كان اقتصاد قطر قديماً يعتمد بشكل رئيسي على صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ، حتى اكتشفت آبار النفط في الأراضي القطرية عام 1940م، ومنذ حصولها على الاستقلال بدأت بالاعتماد على استخراج الغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية في اقتصادها، وأصبحت المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي المسال، مما ساهم بنمو الدولة وازدهارها خلال سنوات قليلة. وتصنف قطر على أنها من الدول التي تمتلك أعلى ناتج محلي إجمالي في العالم، وتعد واحدة من الدول التي تتمتع بأدنى معدلات للضريبة في العالم، إذ لا توجد ضريبة للدخل على المواطنين، وبهذا الصدد سوف نقوم بدراسة القطاعات الكلية وأهم مؤشرات اقتصاد القطري قبل عام 2014.

من خلال الشكل 02 الذي يبين الدائرة النسبية لنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي القطري سنة 2012، يمثل نسبة قطاع النفط 43% من الناتج المحلي الإجمالي لقطر، وهو أكبر نسبة والأكثر اعتماداً في الاقتصاد القطري، أما بالنسبة للقطاعات غير النفطية يشكل القطاع المالي، قطاع الإنشاء و قطاع الخدمات الحكومية نحو 33% من الناتج المحلي القطري. يأتي بعد ذلك قطاع الصناعات التحويلية، والذي مثل نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012، بينما لا يزال قطاع النقل والاتصالات في المركز السادس من حيث الحجم بين القطاعات غير النفطية، وذلك بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 02: دائرة نسبية لنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي القطري 2012



Source: <https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-30-16/2019-05-18-10-13-53/2013/9-explore/2197-3-7>

أما الجدول 02 فيبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لقطر قبل الأزمة النفطية 2014، حيث نرى أرقام إيجابية على الاقتصاد القطري نسبة للحيز الجغرافي للبلد، فالناتج المحلي الإجمالي في وضعية جيدة تصاعدت أرقامه خلال خمس سنوات ابتداء من 2009 والذي قدر بـ 97.8 مليار دولار حتى وصل إلى 198.73 مليار دولار سنة 2013. كما شهدت قطر انخفاض في أسعار المستهلكين سنتي 2009 و 2010 حيث انخفض معدل التضخم بنسبة 4.9% - و 2.4% - على التوالي، نظراً لتوفر المزيد من الوحدات السكنية، وانخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة 4.4% عام 2010¹، غير أن شبح التضخم قد عاد في السنوات الثلاث بعد ذلك ليصل إلى 3.2% سنة 2013.

الجدول 02: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة قطر قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي لقطر (مليار دولار)	97.8	125.12	167.78	186.83	198.73
معدل النمو لقطر بـ % سنويا	-15.2	27.94	34.09	11.36	6.37
معدل التضخم لقطر بـ % سنويا	-4.9	-2.4	1.1	2.3	3.2
معدل البطالة لقطر بـ % سنويا	0.3	0.4	0.6	0.5	0.3
فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من GDP بـ %	16.11	7.07	7.31	10.51	21.55

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مجموعة من المراجع

ومن أهم العوامل وراء صعود التضخم في هذا البلد هو زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية في

¹ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2013، 2014، ص: 32.

أعقاب انتفاضات الربيع العربي في بعض دول الشرق الأوسط¹.

كما شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا طيلة فترة الدراسة (2009-2013) فهي تتراوح نسبهم ما بين 0.3% و 0.6% ويعود هذا الانخفاض الكبير في معدل البطالة إلى عدة أسباب أهمها التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير فرص عمل كبيرة للمواطنين الداخلين لسوق العمل، إضافة لزيادة طاقات التشغيل في القطاع الخاص².

أما بالنسبة للميزانية العامة لدولة قطر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت نسب فوائض طيلة سنوات الدراسة، لكن نرى إنخفاض نسبة الفائض في الميزانية العامة سنة 2010 ب 7.07% من ناتجها المحلي الإجمالي مقابل 16.11% من ناتجها المحلي الإجمالي في 2010 وذلك على إثر أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي صاحبها إنخفاض الطلب العالمي مكان له الأثر السلبي على الدول المصدرة للنفط، ثم استرجع الإقتصاد القطري نفسه بشكل جيد في السنوات التي تلتها حتى وصلت نسبة الفائض في الميزانية العامة إلى 21.55% من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2013 ويرجع السبب إلى التعافي في قطاع النفط، و الزيادات المحققة في القطاعات الغير النفطية.

المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد القطري في 2014

تعرضت قطر خلال السنوات ما بعد انهيار موارد الطاقة سنة 2014 إلى مصاعب اقتصادية، وهذه الأخيرة جعلتها تخوض تحديات كبيرة من أجل التغلب على نقاط ضعفها. سوف نسلط الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية من أجل معرفة أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد القطري.

يمثل الجدول 03 بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة قطر خلال السنوات 2014 - 2018، ونلاحظ من خلال ذلك تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 حيث قدر بـ 161.74 مليار دولار مقابل 206.22 مليار دولار سنة 2014، مسجلا تراجع في نسبة النمو لناتجها المحلي بـ 21.56%- وسبب ذلك الإنخفاض هو تداعيات الأزمة النفطية التي حدثت في منتصف عام 2014. لكن تغير الوضع وحدث ارتفاع في ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2017 بمبلغ 161.1 مليار دولار مقابل 151.73 مليار دولار سنة 2016 مرفقا بمعدل التغير في الناتج المحلي بنسبة 6.17%.

¹ منير البويطي، ارتفاع التضخم في قطر مع زيادة الإنفاق العام، يوم: 2022/05/25 ، 10:30.

<https://www.reuters.com/article/oegbs-qatar-eco-mr6-idARACAE9B2C6N20130502>

² وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الديموماسي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

الجدول 03: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة قطر بعد الأزمة النفطية 2014

البيان	2018	2017	2016	2015	2014
الناتج المحلي الإجمالي لقطر (مليار دولار)	183.33	161.1	151.73	161.74	206.22
معدل النمو لقطر بـ % سنويا	13.79	6.17	-6.18	-21.56	3.76
فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من GDP بـ %	5.6	-2.86	-5.2	21.43	15.39

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أما بالنسبة للميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر نلاحظ أنها سجلت حالة عجز سنة 2016 وقدر نسبة ذلك العجز بـ 5.2% من ناتجها المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية، بسبب تراجع أسعار النفط منذ عام 2014، وهذا يدل على أن اقتصاد قطر يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير.

رغم نسب العجز التي تعرضت لها قطر في ميزانيتها العامة فهي لم تمنعها من أن تكون من أغنى الاقتصاديات في العالم تبعاً للناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث احتلت الترتيب الخامس والسابع عالمياً على قائمة بيانات 2015 و2016 من قبل البنك الدولي، الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي¹.

المطلب الثالث: تحليل المديونية الخارجية للاقتصاد القطري خلال الفترة 2009 - 2018

شهد نسبة المديونية الخارجية لقطر قبل سنة 2014 بالتراجع بعد مخلفات الأزمة المالية لسنة 2008، لكن هذا لم يدم طويلاً بسبب ظهور أزمة جديدة في منتصف 2014 مما أدى ذلك إلى الضغوط على الاقتصاد القطري بوضوح في تصاعد للإلتزامات المالية، مادفع الحكومة إلى اللجوء وبشدة إلى الإقتراض محلياً وخارجياً، مما فاقم الدين الخارجي إلى مستويات قياسية وسوف نوضح ذلك الوضع من خلال مؤشرات نسب المديونية. يمثل الجدول 04 مؤشر الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر خلال سنوات 2009 - 2013، ونلاحظ من خلال ذلك تراجع نسبة الديون الخارجية القطرية، حيث سجل في سنة 2009 نسبة الدين بـ 96.8% من ناتجها المحلي الإجمالي.

الجدول 04: تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2013	2012	2011	2010	2009
الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر بـ %	57.84	62.9	81.79	93.27	96.8

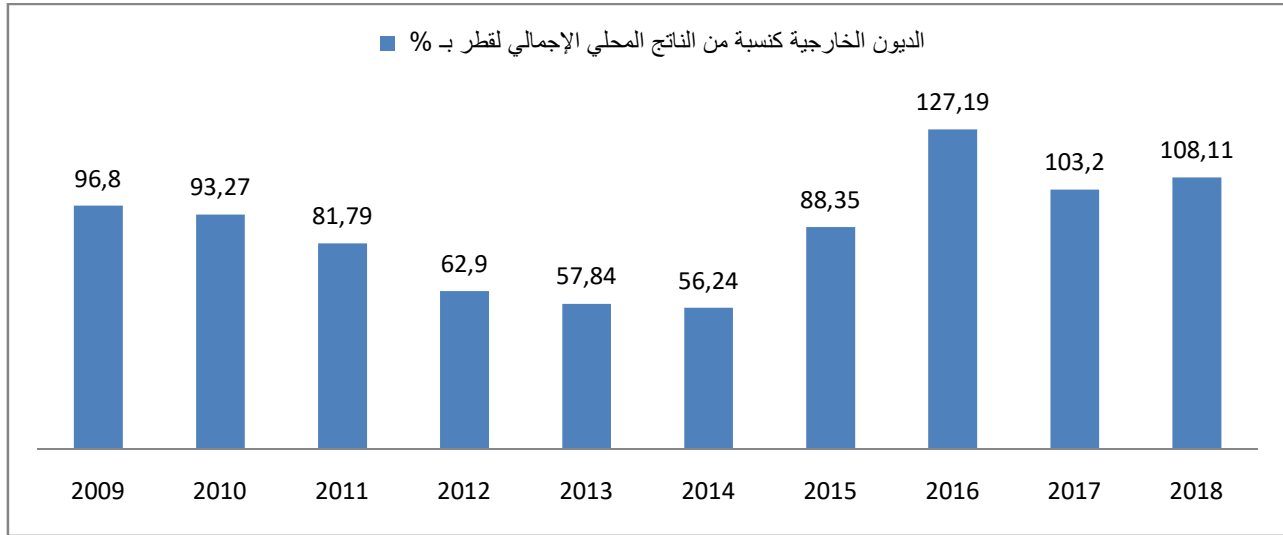
Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/QATDGDGPDPPT>

وتشكلت نسبة الدين الخارجي نتيجة مخلفات تداعيات الأزمة المالية 2008، وأخذ بعد ذلك في الإنخفاض

¹ يوم: 2022/05/27، 17:30 اقتصاد_قطر <https://www.marefa.org/>

حتى وصلت نسبة الدين الخارجي لقطر سنة 2013 بـ 57.84% من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث كانت الإيرادات النفطية مرتفعة في تلك السنوات وكانت لهم فرص سانحة للسداد.

الشكل 03: الرسم البياني لتطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي القطري من 2009 – 2018



Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/QATDGDGPDPPT>

أما بالنسبة للجدول 05 والذي يمثل مؤشر الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر خلال سنوات 2014 – 2018 أي بداية من سنة الأزمة النفطية وما بعدها، فنسب ديونه الخارجية ارتفعت، حيث قفزت من نسبة 56.24% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2014 إلى 127.19% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2016.

الجدول 05: تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر بعد الأزمة النفطية 2014

البيان	2018	2017	2016	2015	2014
الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر بـ %	108.11	103.2	127.19	88.35	56.24

Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/QATDGDGPDPPT>

وترتبت عن تلك الفترة لـ 2016 في تزايد الديون الخارجية إلى عدة أسباب منها:

- الإقتراض الخارجي من أجل تمويل العجز في الميزانية العامة التي سببته إنهيار أسعار النفط سنة 2014، فالنفت قوام الإقتصاد القطري يشارك بما يزيد عن 43% من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصار دول الخليج ومصر على قطر بتهمة دعمها لجماعات متطرفة عدة من بينها جماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر تنظيم إرهابي في هذه الدول، كذلك تأييدها لإيران في مواجهة دول الخليج و العمل على زعزعة أمنهم، وأيضا تحريض بعض المواطنين على حكوماتهم، كما في البحرين ومصر.

- إصدار قطر سندات دولية (Eurobonds) بأموال ضخمة تقدر ب 9 مليار دولار وينقسم تلك الإصدار إلى ثلاث شرائح، الأولى بقيمة 3.5 مليار دولار لمدة 5 سنوات، الثانية بنفس المبلغ لكن لمدة 10 سنوات، والثالثة بمليارين دولار ومدتها 30 سنة.

- الإستثمارات الضخمة التي تطلبتها إقامة تظاهرات كأس العالم 2022.

إن قطر عادة تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية خاصة سوق السندات الدولية للحصول على التمويل، فهي عادة لا تظهر ضمن فئة الدول المقترضة رغم ارتفاع مديونيتها الخارجية، فهي لديها إمكانيات للاقتراض والإرجاع. وتظهر وكالات التصنيف الائتماني العالمية في سنوات ما بعد الأزمة النفطية أن دولة قطر مصنفة في الصنف AA بمعنى لديها مستوى جودة عالية وقدرة قوية على سداد الديون و مخاطر قليلة جدا.

المبحث الثاني: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد السعودي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم القطاعات الاقتصادية في السعودية وتحليل أثر انهيار أسعار النفط بعد سنة 2014 عليها، ومعرفة أسباب لجوئها للمديونية الخارجية.

المطلب الأول: لمحة عامة حول اقتصاد السعودية قبل سنة 2014

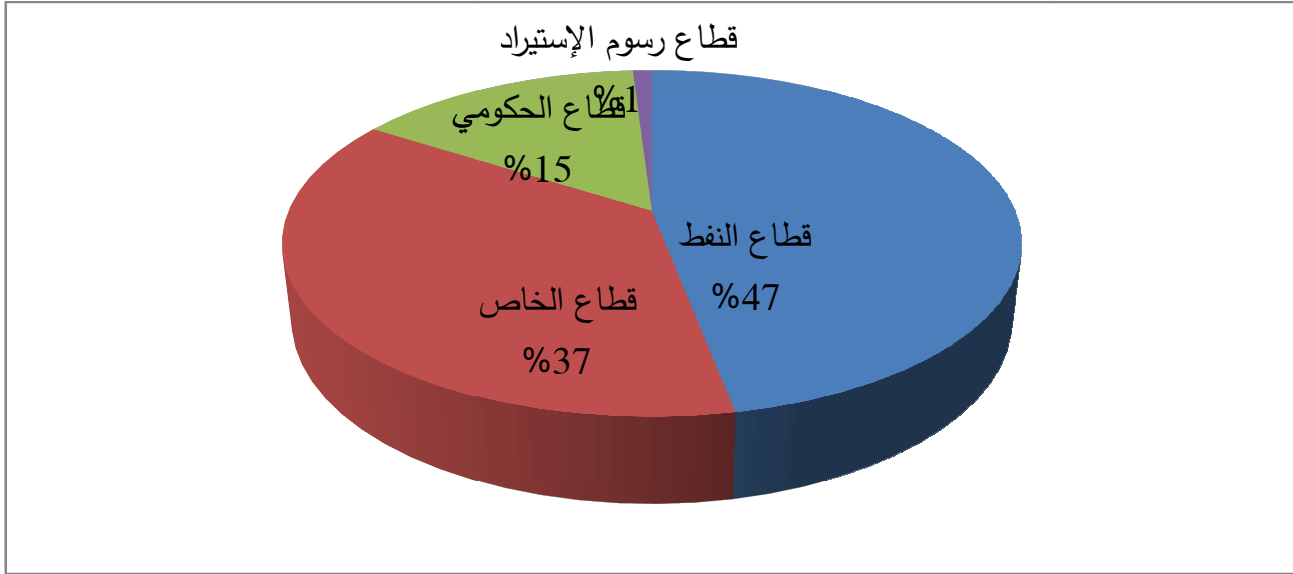
تمتلك السعودية أكبر احتياطات نفطية مؤكدة، وهي أكبر مصدر للنفط في العالم، وتحتل المرتبة الخامسة في احتياطات الغاز وتصنف كقوة عظمى في مجال الطاقة، لكن اقتصادها لا يركز فقط على النفط لديها مداخل في مختلف القطاعات فمثلا نجدها ثاني أكثر موارد طبيعية قيمة في العالم، بقيمة إجمالية تبلغ 35 تريليون دولار.

من خلال الشكل 04 يمثل دائرة نسبية لنسب القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية سنة 2013، فاقتصاد السعودية مبني على قطاعات متنوعة، القطاع الأكثر مساهمة في اقتصادها هي قطاع النفط، حيث بلغ هذا القطاع سنة 2013 بنسبة 47% من ناتجها المحلي الإجمالي، وكانت أسعار النفط مرتفعة مما ساهم في زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي انعكس في يسر تمويل نفقاتها المتزايدة وتخفيض دينها الخارجي.

بعد قطاع النفط يأتي القطاع الخاص التي تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ب 37% ، وهو بشكله الحالي غير قادر على توظيف الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، ولا عن تحصيل مصدر دخل ضريبي للدولة لأنه في الأساس يعتمد على إعادة تدوير للريع الذي تحصل عليه المملكة. بالنسبة للنسب

المتبقية فهي القطاع الحكومي وقطاع رسوم الاستيراد و قدر بـ 15% و 1 من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي.

الشكل 04: دائرة نسبية لنسب القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها السعودية سنة 2013



Source :https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2231:316&catid=114&Itemid=1100&ang=ar le 31/05/2022 , 17 :40

أما الجدول 06 فيمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية قبل الأزمة النفطية 2014، نلاحظ أن إقتصاد السعودية حققت نموا كبيرا ومنتزادا خلال السنوات الخمس، حيث قدرت ناتجها المحلي الإجمالي عام 2009 بـ 429.1 مليار دولار، وحدث ارتفاعا معتبرا إلى أن وصل إلى 746.65 مليار دولار سنة 2013، وهذا بفضل الأسعار المرتفعة لأسعار النفط.

الجدول 06: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي للسعودية (مليار دولار)	429.1	528.21	671.24	735.97	746.65
معدل النمو للسعودية بـ % سنويا	-17.45	23.1	27.08	9.64	1.45
معدل التضخم للسعودية بـ % سنويا	5.06	5.34	5.83	2.87	3.53
معدل البطالة للسعودية بـ % سنويا	5.4	5.6	5.8	5.5	5.6
فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من GDP بـ %	-5.38	4.39	11.55	11.93	5.63

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

نلاحظ أيضا أن مقدار الزيادة في النمو بين سنتي 2012 و 2013 كانت متناقصة نسبة للسنوات السابقة، وذلك بسبب انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة 6.1% في عام 2013 مقارنة بعام 2012، ولكن هذا الانخفاض لم يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للبلاد، في حين ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الغير النفطية بنسبة 8.2% في عام 2013 مقارنة بعام 2012.

بالنسبة لمعدل التضخم، فهو مرتفع خلال ثلاث سنوات الأولى من 5.1% في سنة 2009 لتصل إلى 5.8% في 2011، وانخفض نسبة المعدل سنة 2012 حتى وصل إلى 2.9% وذلك راجع إلى انخفاض تكاليف الغذاء والسكن.

فيما يخص البطالة فتتراوح معدلاتها ما بين 5.4% و 5.8%، ورغم ضخامة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية خلال تلك الفترة، فإنها لم تساهم بقدر كاف في تنويع القاعدة الاقتصادية، أو تخفيض مستوى البطالة، أو نقل التقنية الحديثة، أو تدريب وتطوير الأيدي العاملة السعودية، وتركز اهتمامها في قطاع الهيدروكربونات، وزادت من استقدام العمالة الوافدة ولم تخفضاها.

أما بالنسبة للميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بغض النظر عن سنة 2009 التي سجلت السعودية نسبة عجز ب 5.38%- من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008، فنلاحظ أرقام إيجابية تخلو من نسب العجز في السنوات الأخرى، ويعني ذلك أن نسب الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية قبل عام 2014 كانت في حالة فائض و هذا ما يدل على أن اقتصادها كان في وضعية جيدة حيث سجل أعلى نسبة الفائض بمعدل 11.93% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2012 ثم تناقصت نسبة الفائض في سنة 2013 بسبب انخفاض في أسعار البترول، وقدرت نسبة الفائض في تلك السنة ب 5.63% من ناتجها المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على الإقتصاد السعودي في 2014

عانى الإقتصاد السعودي من تبعات تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014، وذلك نظرا لكون النفط يمثل الركيزة الأساسية للإقتصاد المملكة العربية السعودية، وحجر الزاوية في تتميتها الداخلية، والمصدر الأساسي لدخلها المالي، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أثر تراجع أسعار النفط على اقتصاد هذا البلد منذ الأزمة النفطية لسنة 2014.

الجدول 07 يمثل تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للسعودية بعد الأزمة النفطية 2014، ونلاحظ انعكاس الوضع في اقتصاد السعودي بعد انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014، التي كانت نتائجه سلبية. شهدت المملكة العربية السعودية خلال تلك السنوات نمو اقتصادي ضعيف حيث انخفض الناتج المحلي

الإجمالي إلى أدنى مستوى عام 2016 وقدر بـ 644.94 مليار دولار مقابل 756.35 مليار دولار سنة 2014 بما يعادل مقدار الإنخفاض في معدل النمو بـ 14.93% - لسنتي 2015 و 2016 معاً، لكن السعودية تحددت الوضع و استرجعت نفسها في السنوات الأخيرة للدراسة وقدر ناتجها المحلي الإجمالي لسنة 2018 بـ 786.58 مليار دولار تقابله الزيادة في معدل النمو بـ 14.22% مقارنة بسنة 2017 والذي قدر بـ 688.59 مليار دولار.

الجدول 07: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للسعودية بعد الأزمة النفطية 2014

البيان	2018	2017	2016	2015	2014
الناتج المحلي الإجمالي للسعودية (مليار دولار)	786.58	688.59	644.94	654.27	756.35
معدل النمو للسعودية بـ % سنوياً	14.22	6.77	-1.43	-13.5	1.3
فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من GDP بـ %	-5.65	-9.23	-14.1	-15.84	-3.54

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى بروز عجز في الموازنة العامة للسعودية زاد على 90 مليار دولار أميركي سنة 2015 بنسبة 15.84% - من ناتجها المحلي الإجمالي، تمت تغطيتها من الاحتياطي المهّد بالاستنزاف خلال سنوات قليلة في حال استمرار أسعار النفط المتدهورة، وكان احتياطها يقدر بنحو 600 مليار دولار، وواجهت الحكومة الأمر بخفض 14% من الإنفاق الحكومي خلال عام 2016، ولكن الخفض لا يكفي في حال استمرار انخفاض أسعار النفط وضخامة الإنفاق العام السعودي¹. وهذا ما يعني تدهور اقتصاد المملكة العربية السعودية بعد أن انخفض أسعار النفط في منتصف عام 2014، وهذا راجع إلى اعتماده الكبير على القطاع النفطي أكثر من القطاعات الغير النفطية.

المطلب الثالث: تحليل المديونية الخارجية للاقتصاد السعودي خلال الفترة 2009 - 2018

المديونية الخارجية للسعودية لم تكن تشكل تهديدا في السنوات ما قبل الأزمة النفطية 2014، لكن انقلب الوضع وارتفع حجم الديون الخارجية في ظل انخفاض أسعار النفط إلى مستويات بعيدة عن تلك التي سجلت عام 2014، في مقابل زيادة تكلفة الرؤية الاقتصادية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. سوف نوضح ذلك الوضع من خلال مؤشرات نسب المديونية.

الجدول 08 يمثل تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية قبل الأزمة النفطية

2014، ونلاحظ من خلالها انخفاض متتالي لنسب الديون والتي تمتد من عام 2009 إلى 2013.

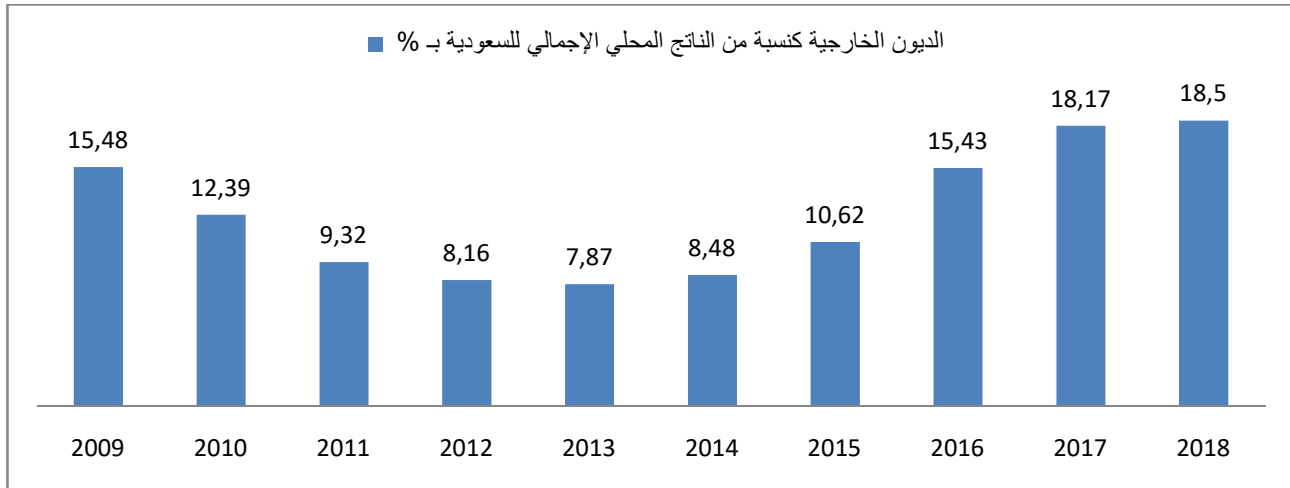
¹ سمير سعيان، السعودية ومواجهة تداعيات تدهور أسعار النفط، يوم: 2022/05/31، 19:30.

الجدول 08: تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بـ %	15.48	12.39	9.32	8.16	7.87

Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/SAUDGDPGDPPT>

سجلت نسبة المديونية الخارجية للسعودية سنة 2013 بـ 7.87% من ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2009 و التي كانت نسبتها 15.48% من ناتجها المحلي الإجمالي، ويرجع سبب الإنخفاض في نسب المديونية الخارجية لها إلى ارتفاع أسعار النفط والتي منحت السعودية سيولة لتسديد بعض من ديونها الخارجية، وتفسيراً لتلك نسبة المديونية المرتفعة لسنة 2009 فهي من مخلفات تداعيات الأزمة المالية 2008 نظراً لانفتاح نظامها المصرفي على العالم الخارجي وارتباطها بالبنوك الأمريكية.

الشكل 05: الرسم البياني لتطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي السعودي من 2009 – 2018

Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/SAUDGDPGDPPT>

أما بالنسبة للجدول 09 والذي يبين تطور نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بعد الأزمة النفطية 2014 نرى ارتفاع كبير في نسبة الديونها الخارجية، والتي سجلت أعلى مستوى في 2018 بـ 18.5% من ناتجها المحلي الإجمالي مقابل 8.48% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2014، فخلال خمس سنوات ارتفعت فجوة نسبة الديون الخارجية حوالي 10%.

الجدول 09: تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بعد الأزمة النفطية 2014

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي بـ %	8.48	10.62	15.43	18.17	18.5

Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/SAUDGDPGDPPT>

يرجع سبب الإرتفاع في نسبة المديونية الخارجية السعودية إلى اقتراضها بسرعة لافتة عشرات مليارات الدولارات من مصارف غربية عدة. ويعني ذلك زيادة عبء خدمة الدين وزعزعة استقرار العملة وتراجع مستوى المعيشة، إضافة إلى تبعات لا تقتصر على وقف دعم دول ومنظمات تعتمد على المال السعودي. تستدين السعودية مبالغ على دفعات ضخمة بشكل غير مألوف بعيدا عن الضجيج والأضواء. وكان آخر القروض التي حصلت عليها لصالح صندوق الاستثمارات العامة السيادية مبالغ بقيمة 11 مليار دولار قدمه تحالف بنكي أمريكي بريطاني عالمي. ووفقا لوكالة الصحافة الفرنسية استدانست السعودية منذ تراجع أسعار النفط عام 2014 حوالي 100 مليار دولار لتمويل جزء من العجز الناتج عن ذلك في موازنتها والذي زاد عن 260 مليار دولار خلال السنوات الأربع الماضية (قبل 2018). وأثار لجوء الصندوق السعودي إلى القروض الخارجية منذ بداية قيامه بأنشطته الكثير من الشكوك، لاسيما وأن قيمة أصوله المالية سنة 2018 قدر بنحو 230 مليار دولار قسم كبير منها على شكل أسهم وسندات. ومن المعروف أن تسهيل مثل هذه الأصول ليس بالأمر الصعب. وفي الوقت الذي ذهب فيه البعض إلى الاعتقاد بوجود ما يمنع الصندوق من القيام بذلك، وبهذا السياق قالت مصادر الصندوق، إن القرض الخارجي خطوة أولى للمساهمة في تمويل خطته وبرامجه الطموحة للسنوات القادمة.

إن اللجوء إلى الديون الضخمة لتمويل المشاريع والإستثمارات كبيرة أمر مألوف لدى كثير من دول العالم، غير أنه بالنسبة للسعودية الغنية لم يكن واردا من قبل، فعلى العكس من ذلك كانت السعودية حتى عهد قريب (من 2018) تتمتع بفوائض ضخمة تضمن استقرار عملتها وتمويل الخدمات العامة ودعم سلع أساسية بمبالغ كبيرة. وكان جزء من هذه الفوائض يذهب إلى مختلف أنحاء العالم على شكل مساعدات و ضمانات وقروض وإستثمارات لتحقيق الأرباح وشراء الولادات وتعزيز النفوذ السياسي من خلال مئات المؤسسات الخيرية والدينية والإعلامية والثقافية والسياسية. ومع انتهاء الطفرة النفطية السابقة لـ 2014 تحولت السعودية إلى دولة تفرض الضرائب والرسوم وترفع الدعم عن السلع الأساسية للمرة الأولى في تاريخها. كما أنها تحولت بسرعة من دولة دائنة إلى دولة مدينة يفرض عليها تقليص أو إلغاء تمويل مئات المؤسسات والمنظمات والدول التي كانت تعتمد على مساعداتها. كما أن تراكم الديون وتزايد متطلبات خدمتها لها أثر على استقرار العملة، ما يعني ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم وتراجع الاستثمارات والقوة الشرائية للمواطنين ومستواهم المعيشي¹.

¹ إبراهيم محمد، المديونية تحول السعودية إلى دول غير التي نعرفها الآن، يوم: 01 / 06 / 2022، 16:00

حسب وكالات الإئتمانية العالمية كل من Moody's، Fitch و S&P صنفت السعودية بعد الأزمة العالمية في الصنف A رغم تراكم حجم الديون وهذا التصنيف يعني أن البلد له قدرة عالية على الإلتزام بالدين مع مخاطرة قليلة على عدم السداد.

تهدف "رؤية 2030" لنقل السعودية إلى حقبة ما بعد النفط من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني والتخلص من التبعية للذهب الأسود. تتضمن الخطة عشرات المشاريع أبرزها في البنية التحتية والسياحة وتحسين أداء القطاع الخاص. أشرف ولي العهد السعودية الأمير محمد بن سلمان على إعداد خطة "رؤية السعودية 2030" وتم الإعلان عنها في ربيع 2016. تنص الخطة مشاريع طموحة بتكلفة مئات المليارات من الدولارات يتم توفيرها من خلال مصادر عدة أبرزها العائدات النفطية إلى جانب بيع قسم من شركة النفط الوطنية العملاقة "أرامكو" في البورصة. ويدعم ذلك القيام بإصلاحات اقتصادية تتضمن فرض الضرائب وتقليص الدعم الحكومي بشكل لم تعرفه السعودية من قبل¹.

المبحث الثالث: تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية في الاقتصاد العراقي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم القطاعات الاقتصادية للعراق وتحليل أثر انهيار أسعار النفط بعد سنة 2014 ومعرفة أسباب لجوئها للمديونية الخارجية.

المطلب الأول: لمحة عامة حول اقتصاد العراق قبل سنة 2014

ارتبطت التنمية في العراق تاريخياً بقدرته على بيع النفط وإنتاجه وبأسعار النفط العالمية، لكن تدابير تحقيق النمو الاقتصادي المرتبطة بالنفط قد تخفي المصاعب الاقتصادية التي تواجه العراقيين العاديين. ففي عام 1980، بعد أن أدت الأزمة النفطية في منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى ارتفاع أسعار النفط، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق أعلى من أي بلد آخر في المنطقة (باستثناء دول الخليج) حيث بلغ 3453 دولاراً، وفقاً لبيانات البنك الدولي. لكن هذا الرقم انخفض بشدة في التسعينيات، خلال الحرب بين إيران والعراق وسنوات العقوبات، ليصل إلى 455 دولاراً في عام 1997، وهو في أدنى مستوياته. وبعد ارتفاع طفيف في عام 2000، تراجع مرة أخرى، إلى 742 دولاراً في عام 2000. وبحلول عام 2011، عاد إلى 3501 دولاراً، رغم أن هذه الأرقام ليست معدلة لمراعاة معدلات التضخم.

وتتبعي الإشارة إلى أن العراق هو ثاني أكبر منتج للنفط الخام الآن، ويمتلك خامس أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في العالم. وقد جلب ارتفاع أسعار النفط إيرادات تبلغ 94 مليار دولار في عام 2012، وفقاً لمجلة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط¹. ونسلط الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من أجل معرفة الاقتصاد العراقي أكثر قبل تداعيات الأزمة النفطية لـ 2014.

الجدول 10 يمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق قبل الأزمة النفطية 2014، ونلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي العراقي ارتفع كباقي الدول من سنة 2009 إلى سنة 2013.

الجدول 10: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي للعراق (مليار دولار)	111.66	138.52	185.75	218	234.64
معدل النمو للعراق بـ % سنويا	-15.16	24.05	34.1	17.36	7.63
معدل التضخم للعراق بـ % سنويا	6.87	2.88	5.8	6.09	1.88
معدل البطالة للعراق بـ % سنويا	8.4	8.3	8.1	8	9.3
فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من GDP بـ %	-12.75	-4.18	4.74	4.09	-6.06

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

بلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعراق سنة 2013 بـ 236.64 مليار دولار مقابل 111.66 مليار دولار سنة 2009، فحجم قيمة الفجوة في الخمس سنوات قدرت أكثر من 100 مليار دولار، وأكبر نسبة معدل النمو في العراق كانت في سنة 2011 بـ 34.1%.

بالنسبة للتضخم فقد تسجل أرقام متذبذبة من سنة لأخرى، انخفض سنة 2013 إلى 1.6% بعدما سجل معدلا قدره 6.9% سنة 2009، و سبب ذلك يعود لتراجع أسعار المواد الغذائية عالميا، وذلك لانخفاض الطلب عليها في الأسواق العالمية والتي تعاني من ندرة المعروض، إلا أن الأسعار العالمية للمواد الغذائية لا تزال في انخفاض مستمر، حيث تراجعت أسعار القمح المتداولة عالميا بنسبة 11% في حين انخفضت أسعار السكر بنسبة 10% والذرة 6%، ابتداء من سبتمبر 2012 إلى غاية شهر فيفري 2013².

نرى أيضا نسبة البطالة مرتفعة في العراق فهي تتراوح ما بين 8% و 9% وهذا راجع إلى الظروف الصعبة التي عاشتها العراق خلال السنين الماضية في بلد غني بالنفط وبموارده الطبيعية، وتنتشر هذه الآفة لدى فئة

¹ يوم: 2022/06/04، 10:30

<https://www.thenewhumanitarian.org/ar/thqyq/2013/04/24/Iraq-bd-mrwr-10-snwt-lqtsd-ynmw-lkn-km-dd-lmstfydyn>

² دائرة السياسات الاقتصادية والمالية (قسم دراسات السوق)، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، 2014، ص: 07.

الشباب بشكل كبير جداً، نتيجة الفساد وغياب التخطيط والرؤية، في موازاة ازدياد أعداد الخريجين، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد¹.

أما فيما يخص الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق فقد سجلت سنتي 2009 و 2010 نسبة عجز نتيجة الأزمة المالية 2008، إذ انخفض سعر برميل النفط الواحد إلى 59.4 دولار، لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع في نسبة الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي من جديد، بعد اجتياز الاقتصاد العالمي هذه الأزمة سنتي 2011 و2012، ولكن لم تستطع العراق أن تصمد أمام انخفاض سعر النفط في سنة 2013 فسجلت نسبة عجز من جديد في ميزانيتها العامة بنسبة 6.06%- من ناتجه المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى اعتمادها على القطاع النفطي والذي يمثل أكثر من 95% من الإيرادات العامة للعراق².

المطلب الثاني: أثر انهيار أسعار النفط على اقتصاد العراق منذ الأزمة النفطية لسنة 2014

تعرض الاقتصاد العراقي منذ عام 2015 إلى أزمة مالية كبيرة، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية نظراً لاعتمادها على الإيرادات النفطية. وبهذا الصدد سوف نقوم بدراسة بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لها لمعرفة درجة تأثير تلك الانهيار عليها.

الجدول 11 يعبر عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق قبل الأزمة النفطية 2014، حيث نرى تدهر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 والتي قدر بـ 166.77 مليار دولار مقابل 228.42 مليار دولار سنة 2014، بما يعادل نسبة الإنخفاض في نمو الناتج المحلي بـ 26.98%- وهي أدنى نسبة في تلك المؤشر بالنسبة تلك السنوات الدراسة.

الجدول 11: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للعراق قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2018	2017	2016	2015	2014
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	227.37	187.22	166.6	166.77	228.42
معدل نمو العراق بـ % سنوياً	21.45	12.37	-0.1	-26.99	-2.65
فائض أو عجز الميزانية العامة كنسبة من GDP بـ %	7.8	-1.5	-14.51	-12.83	-5.63

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

تعرضت الميزانية العامة للعراق خلال سنوات ابتداء من سنة إنهار أسعار النفط إلى عجز كبير والذي وصل نسبته إلى 14.51%- من ناتجه المحلي الإجمالي سنة 2016، مما دفع الحكومة العراقية إلى اللجوء

¹ جبار زيدان، البطالة في العراق آفة مزمنة ومعاناة مستمرة، يوم: 2022/06/04، 11:00
/اقتصاد/أخبار-وتقارير-اقتصادية/البطالة-في-العراق-آفة-مزمنة-ومعاناة-مستمرة/265176/node/265176
<https://www.independentarabia.com/node/265176>

² نضال شاكر جودة، أسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016، مجلة

الكوت للإقتصاد والعلوم الإدارية، 2020، ص: 23.

لتنفيذ سياسة التقشف واللجوء إلى الإقتراض الداخلي و الخارجي من أجل تجنب أزمة مالية أكبر وتمويل العجز في ميزانيتها العامة.

يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره، وأن انخفاض تلك الأسعار يضر بالاقتصاد العراقي ويفاقم من عجز موازنته، ولاسيما أن اقتصاده يعتمد بنسبة 95% على الواردات النفطية. وقد بدأت ملامح تعثر الاقتصاد العراقي بسبب انهيار أسعار النفط بالبروز مع انتهاء مجلس الوزراء من إعداد موازنة 2015، فقد كشفت الأرقام الأولية عن عجز كبير في الموازنة العامة يصل إلى 21.4 مليار دولار، رغم ضغط النفقات العامة للدولة بشكل كبير. وقد دأبت الحكومة العراقية منذ سنوات على أن يكون الإنفاق الاستثماري هو ضحية أي هبوط في أسعار النفط، مما يعني توقف عجلة الأعمار والبناء، في الوقت الذي يعاني فيه البلد من تدهور خطير في البنية التحتية نتيجة التركة الثقيلة لعقود ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فضلا عن الإرهاب الذي اجتاح البلد بعد هذا التاريخ¹.

المطلب الثالث: تحليل المديونية الخارجية للاقتصاد العراقي خلال الفترة 2009 - 2018

احتلت مسألة الديون الخارجية العراقية على مدى السنوات ما قبل الأزمة النفطية لـ 2014 التي تلت الغزو و الإحتلال في عام 2003 حيزاً مهماً لكيفية معالجتها، وقامو بوضع استراتيجية لأعباء تلك الديون بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فتوصلوا إلى اتفاقية شطب بنسبة 80% من ديونها الخارجية، وبالرغم من ذلك بقيت العراق ليس لها القدرة على الوفاء بإلتزاماتها اتجاه الدول المقرضة وتزايدت ديونها بعد الأزمة النفطية لـ 2014، و سنوضح وضعيتها من خلال مؤشرات نسب المديونية.

الجدول 12 يمثل تطور نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي العراقي قبل الأزمة النفطية 2014، ونرى أن بعد تأثير تداعيات الأزمة المالية 2008 انخفاض في نسبة الديون الخارجية للعراق بشكل كبير و الذي وصل إلى 43.9% من ناتجها المحلي الإجمالي مقابل 80.37% من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2009.

¹ يوم: 2022/06/05، 11:30

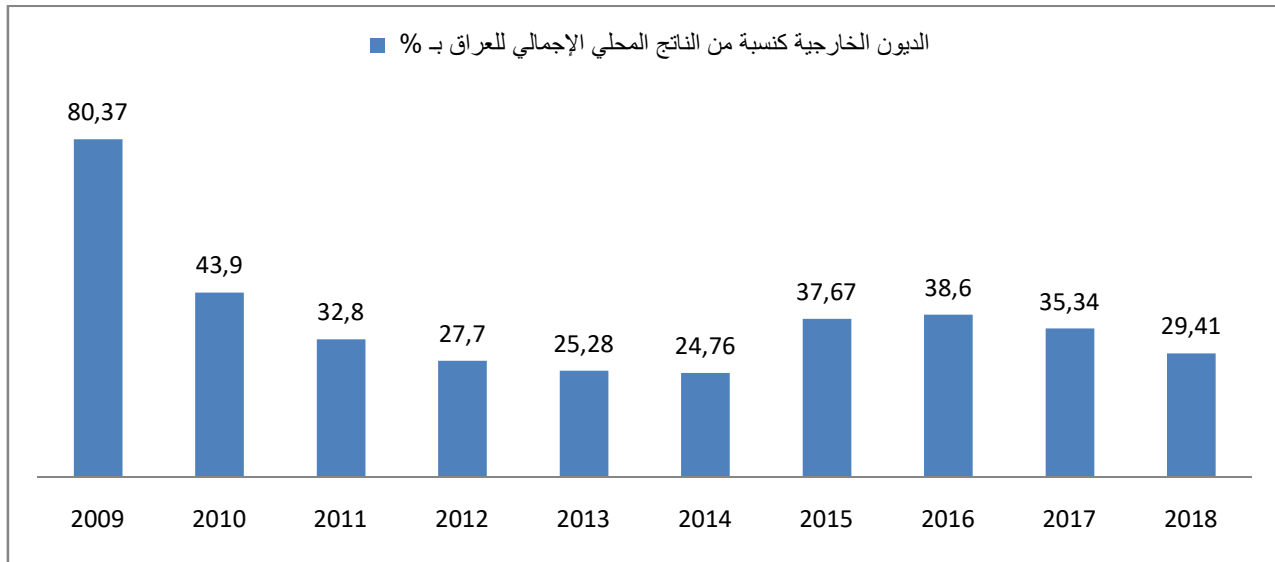
الجدول 12: تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي قبل الأزمة النفطية 2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق بـ %	80.37	43.9	32.8	27.7	25.28

Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/IRQDGDGPDPPT>

و واصل في تلك الوتيرة بالإنخفاض مع ارتفاع أسعار النفط لتلك السنوات في المديونية الخارجية للعراق إلى أدنى مستوى سجلت في سنة 2013 بـ 25.28% من ناتجه المحلي الإجمالي، وتكونت فجوة الإنخفاض من سنة 2009 و 2013 بنسبة 55%.

الشكل 06: الرسم البياني لتطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي السعودي من 2009 - 2018



Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/IRQDGDGPDPPT>

أما الجدول 13 يبين تطور نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي للعراق بعد الأزمة النفطية 2014، بحيث نلاحظ ارتفاع معتبر في نسبة الدين الخارجي العراقي لسنة 2015 بـ 37.67% من ناتجه المحلي الإجمالي مقابل 24.76% من ناتجه المحلي سنة 2014 وكان مقدار تلك الزيادة بـ 12.91%، ثم استقر معدل الديون الخارجية نسبيا خلال سنة 2016 و 2017 و تجسد ذلك من خلال إرتفاع طفيف بنسبة 0.93% لكي يصل إلى 38.6% من ناتجه المحلي الإجمالي، ثم يليه انخفاض غير معتبر يقدر بـ 3.26% لكي يصل إلى 35.34% من ناتجه المحلي الإجمالي.

الجدول 13: تطور الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي بعد الأزمة النفطية 2014

البيان	2018	2017	2016	2015	2014
الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق ب%	29.41	35.34	38.6	37.67	24.76

Source : <https://fred.stlouisfed.org/series/IRQDGDGPDPPT>

أحدثت الضربة التي تعرضت لها العراق المتمثلة بغزو تنظيم داعش الإرهابي عام 2014 وانهيار أسعار النفط آثارا مدمرة على اقتصاد البلاد، هذا غير ما لحقها من عجز في الموازنة الاتحادية بسبب ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات. ولتلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الحرب ضد داعش، اضطرت الحكومة إلى إجراء استقطاعات كبيرة في الإنفاق الاستثماري، واللجوء إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق الحالي المتضخم (الأجور، والإعانات، ونظام الرعاية الاجتماعية)¹. ويلاحظ أن الجانب الأكبر من هذه القروض تذهب لدعم الموازنة وللأغراض التشغيلية مما سيشكل مستقبلا قيودا كبيرا على إمكانية الاقتصاد العراقي في التنمية والتطور بسبب الاستحقاقات الكبيرة مستقبلا لأقساط خدمة الدين التي ينبغي على العراق دفعها على حساب تنمية الاقتصاد العراقي.

إن مصدر الخطورة الحقيقية كقاعدة عامة يأتي من الربط الوثيق بين نمو عجز الموازنة ونمو المديونية الداخلية والخارجية. وهذا الأمر قد يدخل الاقتصاد والموازنات اللاحقة في حلقة مفرغة ذات آثار مدمرة للاقتصاد يفرض على العراق بشكل رئيسي الإقتراض الداخلي والإقتراض الخارجي لتغطية العجز الكبير في الموازنة، في موازنة عام 2018 اعتمد العراق على الإقتراض الداخلي الذي بلغ 2 ترليون دينار لتغطية 15% من العجز المخطط، غير أن الخطر يتمثل بالاعتماد الكبير على الإقتراض الخارجي (من جهات متعددة)، لتمويل عجز الموازنة والذي يبلغ 13.01 ترليون دينار عراقي وبنسبة 77% من الفجوة المالية (العجز). وهذا يعني أن الإقتراض الداخلي والخارجي يمول 92% من عجز الموازنة الاتحادية في العراق لعام 2018. فيما يساهم الفائض من عام 2017 والذي يبلغ 992.83 مليار دينار في تمويل 8% من عجز الموازنة العراقية لعام 2018.

إن اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل وبالذات الإقتراض الخارجي سيحمل العراق أقساط سنوية لخدمة الدين الداخلي والخارجي البالغة (8.24 ترليون دينار) في الموازنة وبنسبة 8% من الإنفاق العام لسنة 2018، وهو مبلغ ليس بالقليل، فقد كان بالإمكان إضافته إلى الإنفاق الاستثماري وبمشاريع تخص القطاع السلعي من

¹ أحمد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.

أجل دفع عملية النمو في الإقتصاد العراقي، وهذا خطأ من أخطاء الماضي في تجربة التمويل بالإقتراض الخارجي والداخلي غير المبرر.

بما أن معالجة المديونية الخارجية للعراق من خلال المؤسسات الدولية يعد أحد أشكال إدارة الدين الخارجي التي ترتبط ببرامج التكيف الإقتصادي يجب الإعتماد واللجوء إلى بعض الحلول والتي تتمثل في:
أولاً/ الالتزام بتسديد أقساط خدمة الدين في مواعيدها المحددة

على العراق ان يلتزم بتسديد أقساط خدمة الدين في مواعيدها المحددة ضمن الاتفاقية التي وقعها العراق ضمن اتفاقية نادي باريس ومع المنظمات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى التي اقترض منها العراق بعد عام 2003 ، وعدم اللجوء إلى إعادة جدولة هذه الديون نظرا لما يترتب عليها من فوائد اضافية ترهق كاهل العراق. وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في تخفيض حجم المديونية الخارجية العراقية على المدى البعيد .

ثانيا/ ضرورة الابتعاد عن الإقتراض الخارجي

أن يبتعد العراق قدر الامكان من اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لمعالجة عجز الموازنة الإتحادية وتمويل النفقات التشغيلية، كما على العراق أن تطبق مبدأ القاعدة الذهبية في الإقتراض الخارجي، أي الإقتراض فقط في حالة الحاجة الماسة إلى تمويل المشاريع الإستراتيجية التي يترتب عليها زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد (كمصافي النفط والبتروكيماويات) أو خلق موارد دخل جديدة في المستقبل(كميناء الفاو الكبير مثلا)، تكون كافية لتسديد أقساط خدمة الدين الخارجي عند استحقاقها مستقبلا. وعلى العراق أن يتجنب الإقتراض من صندوق النقد الدولي لأنها مشروطة بحزمة من الإجراءات التعجيزية التي ينبغي عليها الإلتزام بها.

ثالثا/ تقييد الإقتراض الخارجي

يعني عدم السماح للسلطة التنفيذية بالإقتراض الخارجي إلا بموجب قانون خاص يحظى بموافقة مجلس النواب العراقي للحد من اللجوء إلى هذا المصدر الخطير للتمويل نظرا لآثارها السلبية الكبيرة على الإقتصاد العراقي وعلى مستقبل الأجيال القادمة من خلال إخضاع الموارد المالية واستنزافها لتسديد أقساط خدمة الدين لأجل طويلة مما يضع قيودا كبيرا على التطور اللاحق للإقتصاد العراقي وإمكانيات تحقيق تنمية إقتصادية مستقلة تساهم في بناء مصادر القوة الإقتصادية وترفع المستوى المعيشي ونوعية حياة المواطنين العراقيين.

رابعا/ تأسيس صندوق إستقرار العائدات النفطية

العراق هو الدولة الوحيدة ضمن "أوبك" التي لا تمتلك صندوقا لاستقرار العائدات النفطية، إذ أن العراق تعتمد على العائدات النفطية التي تشكل 85% من الإيرادات العامة. وهذا يعني أن تقديرات الإيرادات العامة

مرتبطة بتقديرات الكميات المتوقعة تصديرها من النفط الخام، إضافة إلى تقديرات أسعار النفط العالمية المتوقعة وهي عوامل تتميز بالتقلبات الغير متوقعة، مما يوجب الحذر عند تقدير كل من النفقات العامة (خاصة النفقات التشغيلية الجارية) والإيرادات العامة . وتعكس هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة وتدني مساهمة الأنشطة الغير النفطية طبيعة الإختلال الكبير والمستديم التي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود التي تؤثر بدورها مدى هشاشة الإقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط. ولذلك ينبغي على العراق أن يؤسس صندوقا لاستقرار العائدات يوظف فيه جزءا من عائداته النفطية عندما ترتفع أسعار النفط وتزداد عائداته النفطية للاستفادة منها مستقبلا في حالة انخفاض أسعار النفط وتدني العائدات النفطية وهو ما يبعد عن البلد اللجوء الى الاقتراض الخارجي .

خامسا/ ترشيد الموازنة العامة

بقيت النفقات التشغيلية المسيطرة على حجم الإنفاق العام وبنسبة لا تقل عن 75% من إجمالي النفقات العامة في كل الموازنات العراقية بما فيها موازنة عام 2018 وتمثل نسبة مرتفعة جدا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن ليس للحكومة برامج إنمائية واضحة المعالم من أجل دفع عملية النمو في الإقتصاد العراقي للإبقاء على أحادية الإعتماد على النفط. إن الارتفاع الكبير في الإنفاق العام أنصب على الإنفاق التشغيلي الجاري بشكل أساسي وذلك بشكل مؤشرا خطيرا في دولة نامية كالعراق والتي تحتاج إلى موارد كبيرة وهائلة لإعادة إعمارها في كل المجالات ابتداء من البنى التحتية بما فيها التعليم، الصحة، السكن والطرق إلى قطاعات النفط والصناعة والزراعة، بالإضافة إلى توفير الحد الأدنى للمستوى المعيشي الذي يليق بالإنسان في بلد متخم بالموارد. فضلا عن ذلك فإن جزء غير قليل من النفقات التشغيلية يتم تمويلها من خلال الاقتراض الخارجي ولذلك تقتضي الضرورة ضغط النفقات التشغيلية إلى أدنى حد ممكن وخاصة فقرة الرواتب التي تشكل جانبا مهما من النفقات التشغيلية عن طريق إلغاء القوانين الوضعية التي تسمح للمواطن العراقي أن يتقاضى أكثر من راتب واحد، مع إلغاء الرواتب التقاعدية للذين ليس لهم خدمة أو وظيفة لا تقل عن 15 سنة، كما هو ساري المفعول على الموظفين الآخرين. أما النفقات الإستثمارية فهي لا تزيد عن 25% من النفقات العامة في الموازنات العراقية التي تمول بعضها عن طريق الاقتراض الأجنبي.

خلاصة الفصل:

يعد النفط أهم مصدر الطاقة الرئيسية في العالم، فهو يدخل في جميع الصناعات الموجودة في العالم فنجد أن كل الدول تسعى للحصول عليها بأي طريقة ممكنة، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب عليها من مختلف الدول

الصناعية الكبرى، وهذا ما سبب انعكاس على مكانته ضمن مختلف المؤشرات الإقتصادية للدول، التي جعلت تغيرات أسعاره في الأسواق الدولية، حيث انعكست الأزمة النفطية بصفة عامة كتراجع الإيرادات النفطية، زيادة نسبة عجز الموازنة العامة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض نسبة الفائض في الميزانية العامة لكل من قطر، السعودية و العراق، هذا ما أدى لهاته الدول إلى اللجوء للإستدانة الخارجية منهم من أجل الزيادة في الإيرادات مثل قطر والسعودية ومنهم من أجل تمويل عجز الموازنة العامة مثل العراق.



الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على تأثير الأزمة النفطية على المديونية الخارجية لبعض الدول العربية النفطية وهي كل من قطر، السعودية والعراق وذلك خلال الفترة 2009-2018 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النفط سلعة غير متحكم في أسعارها من قبل الدول المصدرة له، و هو ما جعله عرضة للأزمات النفطية في العقود السابقة، ما يخلق مشاكل لهذه البلدان التي تعتمد في خطتها التنموية على ما تجود به هذه من موارد.

بالنسبة للأزمة النفطية لسنة 2014 توصلنا إلى أنه توجد مجموعة العوامل الاقتصادية ساهمت في تشكل انهيار أسعار النفط الحالي كان أبرزها تراجع مستويات النمو الإقتصادي لمعظم البلدان الصناعية المتقدمة، ارتفاع قيمة الدولار باعتباره عملة تداول النفط، تزايد حجم عرض النفط العالمي بسبب بروز النفط الصخري وتزايد حجم انتاجه، وتحول الولايات المتحدة لأكبر منتج للنفط، وتركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار وعدم احترام بعض الدول المتمتعة باحتياجات مالية كافية لحدود إنتاجها.

إن استمرار هذه الإنخفاضات وعدم القدرة على التنبؤ بتحركات الأسعار أدى إلى ظهور تداعيات إقتصادية وسياسية وإجتماعية خطيرة على الصعيد الدولي وخصوصا على البلدان المصدرة للنفط، ودلت كل المؤشرات الإقتصادية الكلية التي شهدتها قطر، السعودية و العراق إلى قلة مساهمة القطاعات غير النفطية، والتركيز على مورد واحد لدخلهم الوطني وهو النفط، كما تقام عجز الميزانيات العامة لهم مع تآكل لاحتياجاتهم الأجنبية وانهيار لقيمة عملاتهم، ومن ثم تأثر النشاط الاقتصادي وتراجع نموهم وما يصاحبه من ارتفاع البطالة، و من ثم الوقوع في فخ المديونية الخارجية والذي اتخذ كحل لتمويل عجز ميزانياتهم. وعليه نصل لتأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها وهي:

الفرضية الأولى: نتج عن الأزمة النفطية لسنة 2014 زيادة في المديونية الخارجية للدول العربية النفطية؛
الفرضية الثانية: توجد عوامل أخرى تقف خلف زيادة المديونية الخارجية للدول العربية لنفطية بخلاف الأزمة النفطية لسنة 2014 أهمها حجم الاستثمارات الضخمة التي تطلبتها عملية التحضير للمونديال في قطر، وكذا مختلف مخططات التنمية التي اطلقها العراق.

أولاً: نتائج البحث

- تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة، وتحتوي على عدة مخاطر بسبب ندرته وضخامة الأموال للإستثمار فيه.

- تعد منطقة الشرق الأوسط والدول العربية المصدر الأساسي حالياً الذي يمكن أن يعول عليه لسد الطلب العالمي.


- إن تدهور أسعار النفط لسنة 2014 خلف آثار وأزمات إقتصادية على البلدان النفطية.
- تعد المديونية الخارجية حل من الحلول للأزمات النفطية أو حتى غير النفطية.
- للمديونية الخارجية آثار سلبية عديدة منها ضغط الدولة الدائنة وتدخل المنظمات المالية الدولية في شؤونها الداخلية.
- يعتمد اقتصاد كل من قطر، السعودية والعراق على نسبة كبيرة من النفط ما يجعلهم يتأثرون بشكل كبير عند انخفاض أسعار النفط .
- اعتمدت معظم الدول العربية النفطية على الإستدانة الخارجية بعد أزمة النفط 2014.

ثانياً: الإقتراحات

- من خلال معالجتنا لهذا الموضوع يمكننا تقديم التوصيات والإقتراحات التالية:
- تشجيع القطاعات غير النفطية كالقطاع السياحي والقطاع الفلاحي.
- تقادي المديونية الخارجية قدر الإمكان خاصة في الدول ذات الاقتصاد الهش، والبحث عن مصادر تمويل داخلية بتكلفة أقل وعدم تعريض سيادة الدول للانتقاص.
- تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثله البترول في صادرات الدول العربية النفطية.

ثالثاً: آفاق الدراسة

- لقد تناولت الدراسة تحليل أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على المديونية الخارجية لعينة من الدول العربية النفطية ، ويمكن إقتراح بعض المواضيع من شأنها أن تكمل هذه الدراسة أو تتناولها من جوانب أخرى:
- دراسة قياسية لأثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على مديونية الدول العربية النفطية.
- دور سياسة معالجة الأزمات في الإقتصاديات النفطية في اختيار سياسة التمويل المناسبة.
- أثر الأزمة النفطية على الدول العربية غير النفطية.



قائمة المراجع

أ. الكتب:

- 1- أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 2- بلال خلف السكارنه، ادارة الأزمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 3- عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية" أسباب وحلول"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 4- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 5- عمر محمد بن يونس، الحماية الجنائية للثروة النفطية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.
- 6- محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب الطباعة والنشر، 1981.
- 7- محمد الختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 8- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 9- محمود جاد الله، ادارة الأزمات ، الطبعة الأولى، دار أسامة للتوزيع والنشر، الأردن، 2008.
- 10- محمود شهاب مجدي، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 11- نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار احيا التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
- 12- نور الدين حامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدولة النامية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان.
- 13- يوسف أحمد أبوفارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الأردن، 2009.
- 14- يوسف مسعداوي، دراسات في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

ب. الملتقيات والندوات:

- 1- بطاهر بخته وآخرون، تداعيات انخفاض أسعار النفط وآثارها على الإقتصاد والدول المصدرة لها- الجزائر كنموذج لها- ، الملتقى الدولي الثاني حول مابعد البترول، التبادلات التجارية واختيارات إقتصادية للدول الأورو المتوسطية يومي 24 و 25 أكتوبر 2018، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم.

2- جواد شاكِر فريح، سالم محمد معطش العنزي، قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الإقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990-2015)، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع تحت عنوان "الإتجاهات المعاصرة في العلوم الإجتماعية، الإنسانية، الطبيعية"، يومي: 17-18 يوليو - تموز، 2018، تركيا.

ت. الأطروحات والمذكرات:

الأطروحات:

1- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

2- حسين بن الطاهر، دراسة وتحليل ومديونية بلدان العالم الثالث" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه الدولة، تخصص إقتصاد، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2007-2008.

3- خالد أحمية، إشكالية الديون السيادية الأوروبية وآثارها على إقتصاديات الدول العربية" دراسة حالة بعض الدول النفطية وغير نفطية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصادي دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.

4- فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وآثارها على التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الدولي للأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017، 2018.

5- فريدة غزالي، نمذجة المديونية الخارجية (دراسة قياسية إقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات: 1970-2006)، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الإقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، 2013.

المذكرات:

1- قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البيترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة من أجل الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2008-2009.

2- وليد عبد الرحمن صالح تحاميد، أثر ديون السودان الخارجية على بعض متغيرات الإقتصاد السوداني، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية دراسات العليا، جامعة النيلين ، السودان، 2019.

ث. المجالات والدوريات:

1- أياد حماد عبد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابتهها، مجلة جامعة الأنبار

للعلم الإقتصادية والإدارية، العدد 02، 2008.

2- بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

- 3- بن علي بن عزوز، ضالع دليلة، أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 4- جميل طاهر، أزمة الديون الخارجية وآثارها على الإقتصاديات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية، العدد03، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة قطر.
- 5- خوميحة فتيحة، فرحي كريمة، الأزمة النفطية 2014 واجراءات الجزائر للتعامل معها، مجلة معارف، السنة 12، ع 2، ديسمبر 2017.
- 6- زهير شلال وآخرون، الأزمة النفطية لعام 2014 وانعكاساتها على بعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد الثاني- ديسمبر 2018.
- 7- طلال محمد بطانية، المديونية الخارجية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية.
- 8- عماد غزالي، أنيس هزلة، الأزمة النفطية(2014-2017): الأسباب، الآثار الإقتصادية واستراتيجيات المواجهة، الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع6، مارس 2019.
- 9- عيسى محمد الغزالي، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون- نوفمبر- السنة الخامسة، الكويت.
- 10- فضيلة جنوحات، الديون الخارجية العربية وموقعها النسبي من مديونية البلدان النامية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة.
- 11- لطيفة بهلول وآخرون، تأثير المديونية الخارجية على التنمية الإقتصادية دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال(2000-2016)، مجلة جديد الإقتصاد، مجلد 15، العدد01، 2020.
- 12- محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للإقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد06، 2012.
- 13- منذر خدام، المديونية العربية: قيود ومحاولات انفكك، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم البيولوجية، المجلد 2، العدد04، 2007.
- 14- نضال شاكر جودة، أسراء سعيد صالح، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016، مجلة الكوت للإقتصاد والعلوم الإدارية، 2020.
- 15- نور الدين هرمز، ابتهاج قابلي، المديونية الخارجية وآثرها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية غير النفطية، مجلة جامعة تشرين للبحوث، والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 05، 2012.

ج. التقارير والمنشورات:

- 16- أحمد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
- 17- دائرة السياسات الاقتصادية والمالية (قسم دراسات السوق)، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، 2014.
- 18- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء والمعهد الدبلوماسي، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2013، 2014.
- ح. المواقع الإلكترونية:
- 1- سامح أحمد زكي الحفني، ادارة الأزمات، يوم 2022/5/5 ، 13:00.
d4
<https://jsst.journals.ekb.eg/article59860>
76a9a166754ac2512bafie57723b1a8.pdf
- 2- <https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-30-16/2019-05-18-10-13-53/2013/9-explore/2197-3-7> le 24/05/2022 ,19 :00
- 3- منير البويطي، ارتفاع التضخم في قطر مع زيادة الإنفاق العام، يوم: 2022/05/25 ، 10:30
<https://www.reuters.com/article/oegbs-qatar-eco-mr6-idARACAE9B2C6N20130502>
- 4- اقتصاد_قطر <https://www.marefa.org/> يوم: 2022/05/27 ، 17:30.
- 5- يوم 31 /05 /2022 ، 17:40.
- https://gulfpolicies.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2231:316&catid=114&Itemid=1100&lang=ar
- 6- سمير سعيقان، السعودية ومواجهة تداعيات تدهور أسعار النفط، يوم: 2022/05/31 ، 19:30.
<https://www.dohainstitute.org/ar/researchandstudies/pages/art683.aspx>
- 7- إبراهيم محمد، المديونية تحول السعودية إلى دول غير التي نعرفها الآن، يوم: 01 /06 /2022 ، 16:00
<https://www.dw.com/ar/تحليل-السعودية-نحو-مزيد-من-المديونية-و-شد-الأزمة/a-45681971>
- 8- يوم: 2022/06/02 ، 14:30
<http://www.dw.com/ar/2030-رؤية-السعودية-t-41561165>
- 9- يوم: 2022/06/04 ، 10:30
<https://www.thenewhumanitarian.org/ar/thqyq/2013/04/24/lrq-bd-mrwr-10-snwt-lqtsd-ynmw-lkn-km-dd-lmstfydyn>

- 10- جبار زيدان، البطالة في العراق آفة مزمنة ومعاناة مستمرة، يوم: 2022/06/04، 11:00¹
<https://www.independentarabia.com/node/265176>-اقتصاد/أخبار-وتقارير-اقتصادية/البطالة-
في-العراق-آفة-مزمنة-ومعاناة-مستمرة
- 11- يوم: 2022/06/05، 11:30
https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=9395
- 12- نبيل جعفر عبد الرضا، آليات معالجة مشكلة المديونية الخارجية في العراق، يوم: 2022/06/06،
12:15.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=615612>
- 13- <https://fred.stlouisfed.org/series/SAUDGDPGDPPT> le 10/06/2022 , 17 :30.